

التصوّر المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا¹

نبي ميش*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس التصور المجتمعي لمحاولة الانقلاب التي نفذها تنظيم غولن في 15 تموز، حيث شهدت تركيا محاولة انقلاب عسكري في 15 يوليو، بعد عمليات من التغلغل داخل مؤسسات الدولة، وقد أكد موقف الشعب الصامد وشجاعته خلال المحاولة صعوبة تنفيذ أو نجاح أي محاولات انقلابية؛ حيث برزت المقاومة الشعبية الباسلة ضد الانقلابيين فيما يُسمّى "رباط الديمقراطية"، واستمرت مدة 27 يومًا. يعرض هذا العمل نتائج مقابلات أجريت مع 176 شخصًا في 12 ساحة عامة في 9 مدن، لتحديد رموز الوعي الاجتماعي الذي وضعه المجتمع تجاه محاولة الانقلاب، وأساليب مكافحته، وقضايا مماثلة من خلال معرفة كيف ينظر المجتمع إلى محاولة الانقلاب.

* جامعة سقاريا،
تركيا

Social Perception of 15th July Coup Attempt in Turkey

Nebi Miş*

ABSTRACT This work aims to measure social perception towards the consequences of coup attempt designated by FETÖ on the evening of July 15th. Turkey witnessed a military coup attempt, when a period of normalization assured people of impossibility of any further coup attempts. However, FETÖ member putschists, who have gradually infiltrated the crucial public position, attempted a coup against the government. People's courageous resistance against the putschists was transformed into 'democracy watch' and lasted for 27 days. This work presents the results of interviews conducted with 176 people at 12 public squares in 9 cities. The codes of social consciousness developed by society towards coup attempt, putschists and the methods of combating with them and similar issues are identified through how society perceives the coup attempt.

*Sakarya
University,
Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/3)
80 - 45

المدخل

أول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية التركية، حدث في 27 مارس/ آذار عام 1960، عقب الانتقال إلى النظام الديمقراطي في البلاد، أعقبته محاولات انقلاب جديدة استهدفت المجال المدني السياسي، على مدى كل 10 سنوات وسطياً. مذكرة 12 آذار/ مارس 1971، والانقلاب العسكري الدموي في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، وانقلاب ما بعد الحداثة في 28 شباط/ فبراير 1997، والمذكرة الإلكترونية في 27 نيسان/ أبريل -2007 هي المحاولات الأخرى التي سعت لجعل الساحة السياسية تخضع للوصاية، وإلى استمرار العقلية الانقلابية بمظاهر جديدة.

عند مراعاة التطور السياسي والاقتصادي لتركيا وجهودها نحو تحقيق الديمقراطية، نرى أن نضالها ومواجهتها ضد العقلية الانقلابية والكيانات المشابهة لها، بدأت في وقت متأخر، مقارنة مع الوضع في الدول المشابهة لها.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، بدأت مرحلة جديدة من المواجهة والنضال ضد نظام الوصاية في تركيا، لكن رغم إنهاء العديد من وسائط الوصاية، فإن النخبة العسكرية التابعة لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية المتغلغلة داخل الجيش منذ أكثر من 4 أعوام -قامت بمحاولة انقلاب في 15 تموز 2016.

المحاولة الانقلابية التي نفذتها مجموعة مختلفة من حيث هيكلية نخبتها العسكرية وأيديولوجيتها عن الانقلابات العسكرية السابقة - كانت مخططة على شكل تمرد عسكري. ولكي تحقق أهدافها قتلت أفراد الشعب بالطرق الإرهابية من خلال القصف بالأسلحة الثقيلة عبر طائرات إف 16 والمروحيات والدبابات، إضافة إلى ذلك قصفت المراكز الإستراتيجية للدولة كمجلس الأمة الكبير (البرلمان)، والمجمع الرئاسي، وجهاز الاستخبارات، ومباني مديريات الأمن، إضافة إلى عدد من مؤسسات الدولة. ولم يكن الانقلابيون بكل هذا، بل حاولوا من خلال فريق من القوات الخاصة اغتيال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان. التخطيط لهذه المحاولة الانقلابية، التي جرت من دون الرجوع إلى الهرم القيادي في الجيش، كان من قبل منظمة خارج الجيش، تنتهج مفهوماً دينياً محرّفاً. لذلك فإن دوافع المحاولة الانقلابية هذه، والتخطيط لها وتنفيذها وهدفها مختلفة عن سابقتها.

بعد التأكد من أن النخبة العسكرية التي تفتقر إلى القاعدة الشعبية، تنفذ محاولة انقلابية، دعا الرئيس أردوغان الحكومة وقادة الأحزاب السياسية والشعب إلى مواجهة الانقلابيين، فباءت المحاولة الانقلابية بالفشل من خلال المقاومة الشعبية، والمواقف الصامدة للأحزاب السياسية، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، لكن هذا المحاولة الانقلابية التي تُعدّ الأكثر دموية من بين الانقلابات التي عاشتها تركيا، إذ أدت إلى استشهاد 240 شخصاً، وجرح 2195 آخرين. المقاومة الأسطورية للمجتمع التركي



ضد الانقلابيين ليلة المحاولة الانقلابية، استمرت في الأيام التالية، بعد أن تحولت إلى مظاهرات (صَوْن الديمقراطية)، وعبر الآلاف من الناس من خلال نزولهم كل مساء إلى شوارع جميع المدن التركية وميادينها - عن رفضهم للانقلابيين، واستمرت مظاهرات (صون الديمقراطية) 27 يومًا، حيث انتهت في 10 آب/ أغسطس.

يمكن عدُّ الأحداث التي تلت ليلة 15 من تموز، أنها تشكل نقطة تحوُّل لا في تاريخ تركيا فقط بل في تاريخ الديمقراطية العالمية. من غير الممكن إيجاد مثل للنضال السلمي الذي واجهت فيه الإرادة المدنية القوى العسكرية المسلحة، خلال فترة الانقلابات العسكرية.

لذلك من المهمّ وضع آراء المبادرة المدنية وإدراكاتها، التي خرجت للتظاهر ضدّ محاولة انقلاب 15 تموز - ضد أيّ محاولة انقلابية أخرى،. ولا شك أن الوضع الاجتماعي الذي ظهر في ليلة 15 تموز وما بعدها يستحق اهتمامًا اجتماعيًا أكبر مما يمكن حصره بالعلاقات المدنية-العسكرية.

وفي هذا الإطار، هناك حاجة لتعريفات واصطلاحات جديدة، وقد أنجز هذا البحث من أجل قراءة الانتفاضة الشعبية ضد الانقلابيين في 15 تموز وما بعدها بشكل صحيح. ولدعم ذلك بالبيانات الأولية جرت محاولة 176 شخصًا في 12 ميدانًا بـ9 مدن تركية، منذ 18 تموز وحتى 10 آب. الموضوع الأساسي للبحث هو الوعي المجتمعي الذي أدى إلى إحباط محاولة الانقلاب، وما لا شك فيه أن مظاهرات (صون الديمقراطية) كانت أبرز انعكاسات هذا الوعي.

أريد من هذا البحث، الكشف عن رموز الوعي الذي طوّره المجتمع بشأن المحاولة الانقلابية في إطار الحديث الذي أجري مع المشاركين في المظاهرات، من خلال كيفية فهم المجتمع للمحاولة الانقلابية، لكن قبل تفصيل النتائج التي أدت إليها المحاولة الانقلابية

في الإدراك الشعبي لا بد من التطرق باختصار إلى المنظمة التي قامت بمحاولة الانقلاب والمسيرة التي أفضت إلى الانقلاب.

تشكل منظمة (غولن) الإرهابية داخل الدولة، والهيكل التنظيمي لمحاولة انقلاب 15 تموز

شهدت تركيا ليلة الجمعة 15 تموز، محاولة انقلاب نفذتها منظمة فتح الله غولن الإرهابية المتغلغلة داخل القوات المسلحة منذ فترة طويلة، هذه المحاولة الانقلابية التي نظمها عناصر المنظمة المذكورة، والمتغلغلة داخل العديد من المؤسسات الإستراتيجية للدولة وعلى رأسها القوات المسلحة- كانت الأكثر دموية في تاريخ الانقلابات التي شهدتها تركيا. قامت هذه المنظمة المتغلغلة ضمن خطة بعيدة المدى داخل الجيش،

وبتحفيز من تعاليم النبوءات المسيانية لفتح الله غولن- بمحاولتها الانقلابية الأخيرة، من خلال اتباع الأساليب التي اتبعتها الطغمة العسكرية في المحاولات الانقلابية السابقة، إلا أن الأحداث التي شهدتها 15 تموز لم تكن محاولة انقلابية فقط، بل كانت إلى جانب ذلك حركة تمرد ضد الدولة من خلال استخدام الأساليب الإرهابية.

انتقل زعيم الكيان الموازي فتح الله غولن عام 1999 إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في نفس العام الذي أُلقي فيه القبض على زعيم منظمة (بي كا كا) الإرهابية عبد الله أوجلان.

نوايا فتح الله غولن بالسعي منذ أن تولى منصب كبير الواعظين في ولاية إزمير قبل أكثر من 40 عامًا، عبر التنظيم على شكل جماعة دينية، من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في تركيا- انكشفت مؤخرًا. كما بدا واضحًا ليلة 15 تموز، أنه يعتمد بالدرجة الأولى على القوات المسلحة في تحقيق هذا الهدف. وكان موقع منظمة غولن التي تحولت من كونها (جماعة) إلى منظمة إرهابية- مختلفًا تمامًا عن بقية الحركات الإسلامية في تركيا. مع مرور الزمن، أصبح لدى هذه المنظمة التي أبقّت على موضوعات البنية الهيكلية، والعمل التنظيمي، والتضحية بحياة الآخرين من أجل غاياتها التنظيمية في أجندة متابعيه- موارد بشرية كبيرة، وعلاقات اجتماعية واسعة، وقوة مالية².

بدأت منظمة غولن بعد عام 1971، بالعمل على التنظيم المؤسساتي، وبخاصة من خلال المؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد عارضت هذه المنظمة حركة ميللي غوروش (الرأي الوطني) التي صعدت 1970 بقيادة نجم الدين أربكان، إلا أنه رغم دعمها السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم فإنها وقفت إلى جانب الانقلابيين عقب انقلاب 1980، وزعيمها غولن دعم في كتاباته الانقلابيين³. ومن خلال هذا الدعم فإن منظمة غولن بعد 1980 نالت دعم الأطراف العلمانية، التي رأت في هذه المنظمة حركة (إسلامية معتدلة) بديلة عن (الرأي الوطني)⁴.

بدأت المنظمة عام 1997 بالتواصل مع ممثلي الكنائس، تحت اسم (حوار الأديان)، وقد حصل فتح الله غولن على دعم من بعض الأطراف في تركيا ومن الغرب، ضد حزب الرفاه بعد تصاعد الحزب والإسلاميين في الانتخابات البرلمانية عام 1997⁵. طرح غولن ومنظّمته فكر (الإسلام المعتدل) بديلاً عن المفاهيم الإسلامية المحلية التي طرحها أربكان والإسلاميون، وكشف عن هدفه الحقيقي من خلال القول في كل فرصة سنحت له إنه لا يعادي الكمالية- العلمانية في تركيا⁶. وفي مرحلة 28 شباط، اتخذ موقفاً مماثلاً للذي اتخذته في انقلاب 1980، حيث أعلن بشكل صريح دعمه للانقلابيين⁷. وأظهر ولاءه لانقلابيي ما بعد الحداثة، حين قال في تلك الفترة إنه مستعدّ لجعل المدارس التي يمتلكها تحت تصرف الدولة⁸. وقد انتقل زعيم الكيان الموازي فتح الله غولن عام 1999 إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في نفس العام الذي أُلقي فيه القبض على زعيم منظمة (بي كاكا) الإرهابية عبد الله أوجلان.

عقب المذكرة الإلكترونية التي نشرتها القوات المسلحة التركية في 27 أبريل/ نيسان 2007، ومحاولات إغلاق حزب العدالة والتنمية في 14 مارس/ آذار -2008 تمكّن أتباع فتح الله غولن، الذين أظهروا أنفسهم داعمين لكفاح الدولة ضد نظام الوصاية، من التغلغل إلى المؤسسات الإستراتيجية، غالباً من خلال سرقة أسئلة الامتحانات -اتضح ذلك لاحقاً- في هذه الفترة، عزّزوا وجودهم في الأمن والجيش والقضاء بشكل منظم. وتلاعبوا بسياسة حكومة العدالة والتنمية في كفايحها ضد الوصاية⁹. في هذا السياق، استغلّوا قضيتي (المطرقة) و(أرغنون)؛ لتحقيق غاياتهم الشخصية، وفق ما اتضح لاحقاً. إضافة إلى ذلك، حولوا كيانهم المتغلغل في جهازَي القضاء والأمن إلى أداة لاعتقال آلاف الأشخاص من خلال إبدائهم المقاومة أمام حلّ المسألة الكردية. وحاولوا اعتقال رئيس جهاز الاستخبارات لمواجهتهم مشكلات بالتغلغل في الاستخبارات. وبعد حصولهم على الوضع الذي يريدونه داخل الجيش من خلال قضيتي المطرقة وأرغنون -نفّذوا محاولة انقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية في الفترة التي تعرف بعملية 17-25 ديسمبر/ كانون الأول (2013). في ذات الوقت، جرى تنفيذ هذه المحاولة وفقاً لهدفهم في تصميم حقل سياسي جديد عبر كيانهم البيروقراطي، وتصفية كوادر حزب العدالة والتنمية من الحقل السياسي¹⁰. وأخيراً تحولت المنظمة التي بدأت في أنشطتها جماعة دينية إلى كيان استخباري، وعملياتي، وذلك كلاً تعززت قوتها¹¹.

أظهرت محاولة انقلاب 15 تموز أن المنظمة تمتلك قوة عملياتية، وتنظيماً أكبر من المتوقع، ولاسيما داخل القوات المسلحة التركية، إلى جانب مؤسسات الدولة التي تغلغت فيها، وفي مقدمتها سلك القضاء والأمن.

وتشكّل (مذكرة الادعاء الرئيسة¹² للكيان الموازي) التي أعدتها النيابة العامة، ومذكرة "منظمة فتح الله غولن الإرهابية/ منظمة الكيان الموازي" التي أعدتها محكمة

الجنایات الثانية بإزمير - نقطة تحوّل في تسليط الضوء على الطريق المؤدّي إلى المحاولة الانقلابية في 15 تموز¹³.

إن مذكرات الادّعاء تلك لها أهمية من حيث إظهارها بشكل واضح هدف المنظمة، وتنظيماتها، وطرق تسلّلها إلى مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق أظهرت المذكرة بأن هدف التنظيم "...الاستيلاء على مؤسسات الدولة، وتخريب النظام الدستوري، وإنشاء نظام دولة سلطوي، واستبدادي (يستند إلى حكم أقلية الجماعة)، وارتكاب جرائم تصل إلى محاولة الانقلاب على الحكومة..."¹⁴.

أسهم إعداد هاتين المذكرتين في كشف عناصر المنظمة المذكورة ضمن مؤسسات الدولة، وبخاصة في المؤسسة العسكرية، وإخراجهم من السلك العسكري، مما سرّع في المحاولة الانقلابية¹⁵، ومن ثمّ فإنها تُعدّان عاملين مهمّين في التأثير في التوقيت الزمني للمحاولة الانقلابية¹⁶.

إن تنفيذ هذه المحاولة في شهر تموز يُعدّ مؤشراً بارزاً على ما ذكرناه. لأنه كان سيُخرج عناصر المنظمة من المؤسسة العسكرية خلال اجتماع مجلس الشورى العسكري الذي كان سيُعقد خلال شهر أغسطس/ آب¹⁷.

ومن جهة أخرى أعلن مجلس الأمة الكبير (البرلمان) في الأول من تموز 2016، قبول قانون يتضمن تعديلات في مجلس القضاء العالي، وكانت هذه خطوة نحو تطهير سلك القضاء من عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية¹⁸.

منهج البحث: إطاره وقيوده

اخترنا في البحث المدن التي نرى أنها تمثل تركيا قاطبة، وهي: أنقرة، وإسطنبول، وإزمير، وديار بكر، وطرابزون، وأضنة، ووان، وسقاريا وأسكي شهير.

توخينا في أثناء اختيارنا للمدن المذكورة أن تكون من أكثر المناطق التي شعرت بعنف الانقلابين ليلة المحاولة الانقلابية، وشهدت كثافة خروج كبيرة للشعب إلى الشوارع والساحات، وبنفس الوقت مراعاة التوزيع الجغرافي.

اتبعنا في البحث منهج جمع معلومات نوعية، من خلال جمع معلومات قابلة للرصد والملاحظة بشكل مباشر، لدراسة العلاقة بين هذه المعلومات وبين السياق الاجتماعي بشكل أدقّ وأوضح¹⁹.

قابلنا ضمن إطار البحث 176 مشاركاً من مختلف أطياف العمر، ولكون الموضوعات السياسية هي الغالبة في البحث، حاولنا مراعاة أن تكون الفئات المشاركة من أعمارهم فوق الثامنة عشر، إلا أنه ولضّم آراء من دون هذه الأعمار، أجرينا لقاءات محدودة مع الشباب ممن أعمارهم بين 15-18. وكما أنه لم تطلب أيّ معلومات من المشاركين حول

انتفاءاتهم وهوياتهم، كذلك لم يُذكر اسم أيّ مشارك خلال نص البحث، ورمزنا إلى المدن والميادين التي أُجريت فيها اللقاءات كما في الجدول 1.

الاختصار	اسم المدينة	الاختصار	اسم المدينة
ANK	أنقرة	SRC	سراج خانة
ADN	أضنة	TRB	طرابزون
İZM	إزمير	TKS	تقسيم
KSK	قسقلي	VAN	وان
ESK	أسكي شهير	DYB	ديار بكر
SAK	ساقاريا	YNKP	يني قابي

الجدول 1: رموز المدن والساحات التي أُجريت فيها اللقاءات

وعند نقل أقوال المشاركين وإفاداتهم، رمزنا إلى كل منها برقم معين، حيث استخدمنا تسمية تتكون من اسم مدينة المشارك، والرمز المخصص له. وقد بيننا عملية الترميز هذه في الشكل 1.

اسم المدينة- الميدان	رمز المشارك	الجنس	العمر
أنقرة	14	أنثى	25

الشكل 1. ترميز اللقاءات

غلب على هذه اللقاءات نمط اللقاء الفردي وجهاً لوجه، وبعدهد محدود نمط اللقاء الجماعي، واستمر اللقاء مع كل مشارك حوالي 25-30 دقيقة.

كما حرصنا على توزيع الفئات العمرية والجنسية للمشاركين في (حصص نسبية) بغية وصول البحث إلى نتائج سليمة، أما بالنسبة لنمط اختيار المشاركين فقد عملنا على أن يكونوا يمثلون جميع الأطياف الاجتماعية، مع انتفاءاتهم السياسية المختلفة.

نمط اللقاء كان على شكل توجيه أسئلة بلغت في المجموع تسعة عشر سؤالاً، أعدت هذه الأسئلة تحت عناوين معينة بغية قياس وجهات النظر حولها، وهي: (دوافع خروجهم إلى الشارع ليلة المحاولة الانقلابية)، و(التجارب التي عاشوها وهم في الخارج تلك الليلة)، و(المدة التي بقوا فيها في الخارج)، و(فشل المحاولة الانقلابية)، و(العلاقة بين منظمة فتح الله غولن الإرهابية والقوى الخارجية)، و(كفاح السلطة السياسية عقب المحاولة الانقلابية)،

و(موقف أحزاب المعارضة تجاه المحاولة الانقلابية)، و(دور منظمة فتح الله غولن الإرهابية في المحاولة الانقلابية)، و(وجهة النظر تجاه منظمة فتح الله غولن الإرهابية قبل المحاولة الانقلابية)، و(وجهة النظر تجاه الجيش التركي وقوات الأمن)، و(المقارنة مع الانقلابات السابقة)، و(النضال ضد منظمة فتح الله غولن الإرهابية عقب المحاولة الانقلابية وكذلك العناصر الأخرى التي أدت دورًا فيها)، و(الأحداث التي كانت ستحصل في حال نجحت المحاولة الانقلابية)، إلى جانب أسئلة أخرى، مثل ديموغرافية المشاركين، وخلفياتهم التعليمية، وحالاتهم الوظيفية، وانتماءاتهم السياسية.

وبسبب إجراء اللقاءات في فترة كانت آثار المحاولة الانقلابية وصدماها لما تندثر، ولا تزال خطورتها قائمة، فإن هذا الأمر تسبب في تردد بعض المشاركين.

وشوهد خلال اللقاءات أن النساء كن أكثر ترددًا، بينما الرجال كانوا أكثر جرأة وراحة في إجراء اللقاء. من بين القيود الأخرى التي واجهتنا أيضًا هو على الرغم من محاولتنا اختيار المشاركين بشكل متوازن من أصحاب الخلفيات الاجتماعية المتنوعة، إلا أننا لاقينا صعوبات في ذلك.

لأن ساحات (صون الديمقراطية) كانت تغلب عليها النخبة المحافظة والقومية من المواطنين. وعلى الرغم من هذا فإننا حاولنا اللقاء بأكثر عدد ممكن من المشاركين في مهرجان حزب الشعب الجمهوري بميدان تقسيم، إضافة إلى اللقاء مع أكبر عدد ممكن من التوجهات المختلفة، في مهرجان (بني قاي) الذي شارك فيه زعماء أحزاب المعارضة، ومن ثم مشاركة ناخبي تلك الأحزاب في هذا المهرجان أيضًا.

ومن جهة أخرى أجرينا لقاءات في المقاهي والأزقة في كل من مدينتي (وان) و(ديار بكر)، إضافة إلى الذين التقيناهم في ساحات (صون الديمقراطية).

الحافز الذي أخرج الناس إلى الساحات ليلة 15 يوليو/تموز

أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في إحباط المحاولة الانقلابية ليلة 15 تموز، هو خروج الشعب إلى الساحات والشوارع، ومقاومتهم الانقلابيين، ومن ثم فإن السؤال عن حافز هذا الكفاح يكون في غاية الأهمية.

عاش الناس حالة من الفوضى الذهنية ليلة الخامس عشر من تموز، منذ الساعة الثامنة مساءً التي بدأت فيها التحركات المريبة للانقلابيين، وبخاصة الذين يقطنون في أنقرة، إذ لم يجدوا تفسيرًا في الوهلة الأولى للتحليل المنخفض للطائرات الحربية، أما إغلاق الجسور في إسطنبول فجعل سكانها يظنون بأن هناك هجومًا إرهابيًا.

أعلن مجلس الأمة الكبير (البرلمان) في الأول من تموز 2016، قبول قانون يتضمن تعديلات في مجلس القضاء العالي، وكانت هذه خطوة نحو تطهير سلك القضاء من عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية.

العديد من الناس ظنوا أن البلاد قد تعرضت لهجوم من قبل دولة أخرى، ولم تخاطر فكرة حدوث انقلاب ببال أحد إلا القلة القليلة منهم. هذا ما شاهدناه من خلال آراء المشاركين. يذكر لنا في منطقة "فزيلاي" بالعاصمة أنقرة أحد سائقي سيارات الأجرة، الذي شهد الأحداث منذ بدايتها قائلاً:

"في الساعة الثامنة والنصف مساءً بدأ التحليق الطيراني، حينها قلت لا بدّ أنّ هناك خطباً ما. وإن كانت هناك احتفالية أو عيد وطني ما، حلّقت طائرات الاستعراض فقط، ماذا تفعل الطائرات الحربية هنا؟ (...). قلت لا شك أنّ جنودنا يذهبون لتنفيذ هجوم في مكان ما، ولم تخاطر ببالي احتمالية حدوث انقلاب قطّ. هذا وعلى الرغم من أنني شهدت انقلاب (كنعان أفرن) وثلاثة انقلابات. لم أشهد مثل هذا الحدث من قبل، فعمري اثنان وثمانون عاماً" (أنقرة 21-2).

بعد حالة التردد القصيرة ومعرفة الناس نتيجة الأخبار المتوالية عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي أن الحدث عبارة عن محاولة انقلابية، هُرع الشعب إلى الشوارع والساحات.

ومن الواضح أنّ الحالة الروحية للأناس المتوجهين إلى الخارج تلك الليلة تمثّلت في الغضب، والخوف، والحماسة، والثقة، والغموض. أما في الساعات المتقدمة من الليل فشعروا بالارتياح، وزادت ثقتهم بأنفسهم عند رؤية نجاح المقاومة والكفاح ضد العناصر الانقلابية. وقد خرج ثلاثة أرباع من المشاركين الذين التقينا بهم إلى الشوارع ليلة 15 تموز؛ لإظهار ردّة فعل ضدّ الانقلاب. وعند النظر إلى مسوّغ الخروج فإن أكثر المصطلحات المذكورة من قبل المشاركين هي: الوطن، والبلد، والأمة، والحرية، و(شعور الوحدة والمساواة)، و(مناصرة الحكومة المنتخبة والرئيس أردوغان).

ومن خلال الآراء التي حصلنا عليها نرى أن هناك أربع حوادث أثّرت في قرار الشعب بالخروج تلك الليلة، هي:

- حبّ الوطن والشعب.
 - دعوة أردوغان الشعب إلى الخروج إلى الشوارع من خلال البثّ الحيّ.
 - ارتفاع أصوات الأذان والصلوات من المآذن.
 - تلاوة البيان الانقلابي على القناة الرسمية التركية، (معاداة الانقلاب والذاكرة).
- وفي الساعات المتقدمة من تلك الليلة وبعد أن اتضح أن الحدث الجاري هو انقلاب، زاد حافز الخروج لدى الناس، وتكثفت فكرة المقاومة عندهم:
- "عندما رأينا إغلاق جسر البوسفور من على شاشة التلفاز أدركنا أنها ليست عملية إرهابية. خرجنا من منزلنا في باهشلي أفلار، وتوجهنا إلى مركز الشرطة بقوجا سنان، وعندما



رأينا حالة الهدوء هناك ونتيجة للأخبار المتوالية- توجهنا من هناك إلى المطار، وأصبحنا وجهًا لوجه مع الدبابات. إن ما فعلوه بعدنان مندرس وتورغوت أوزال من قبل، يعلمه الجميع، ونحن أردنا أن نقف إلى جانب الرئيس، وشاهدت كيف انفجر الغضب لدى الشعب، حيث كانت جميع أطيافه هناك. (سراج خانة 01-، ذكر، 26).

"الشعور بالظلم، والقلق تجاه المستقبل، والذكرى المريعة لانقلاب عام 1980، ومعاداة الانقلاب... قبل أن تحدث هذه الأحداث كنا قد تحدثنا أنا وزوجتي، وقطعنا عهدًا على أنفسنا أن نقاوم سويًا ضد الانقلاب، وعند حدوث المحاولة الانقلابية خرجنا بدون تردد إلى الشارع قبل نداء أردوغان بالخروج" (قسقلي 01-، ذكر، 56).

"جئت إلى هنا وأنا على استعداد لفداء روحي، فالمسألة ليست مسألة حزبية، مشكلتي أنا مع هذا الوضع، لم أسمع بنداء أردوغان، بل خرجت فور سماعي خبر الحدث في الساعة العاشرة ليلاً. وعلمت من القنوات الإخبارية أنها محاولة انقلابية، وأن أخي الكبير توجه إلى الميدان، وأنا بدوري أخبرت زملائي، وحملت علمي متوجّهًا إلى هناك أيضًا" (طرابزون 01-، أنثى، 29).

"خرجت إلى الشارع حوالي الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل، أستطيع التعبير بكلمة واحدة هي 'حب الوطن'. رجاء بينوا هذا بشكل خاص" (أنقرة 02-، أنثى، 31).

يذكر لنا بعض المشاركين ممن خرجوا إلى الميادين في الليلة الأولى أنهم خرجوا بتأثير النكسات السياسية والاجتماعية التي خلفتها الانقلابات السابقة، هذا التأثير كان حاضراً إلى درجة أن أجبرهم على الخروج كي لا يسمحوا بتكرارها مرة أخرى. يعبر عن هذا عامل معجّنات في إزمير عمره 26 عاماً، قائلاً:

"أنا حفيد لجدّ موال لحزب الديمقراطية. وكان هو رئيس الحزب لدى ولاية إزمير، كان يقول لي فيما مضى أن مندرس قال: 'أنا أثق بشعبي' إلا أن هذا الشعب لم يفعل شيئاً لأجله، وعندما تذكرت حينها ما تعرّض له مندرس، من تعذيب وإطفاء السجائر على جسده، وما قاله لي جدي، قررت الخروج إلى الميدان. طلبت مني ابنتي في السادسة عشرة من عمرها ألا أخرج، إلا أنني قلت لها سأخرج كي لا أندم مستقبلاً. كنت متردداً ولكن عند سماعي دعوة الرئيس أردوغان خرجت فوراً" (أنقرة 12-، أنثى، 50).

على الرغم من خروج معظم الشعب إلى الميادين ليلة المحاولة الانقلابية، إلا أنّ بعضهم فضّل البقاء في منازلهم. ويبيّن الذين لم يخرجوا في الليلة الأولى أنه كان هناك سببان رئيسان تحول دون الخروج، هما: 'الخوف' و'الفوضى الذهنية'.

إلا أنه في الأيام التالية، وبعد وضوح ماهية الأمر، خرجوا واشتركوا في مظاهرات (صوّن الحرية). تذكر لنا شابة من إسطنبول، بعد أن عرّفت بنفسها أنها من موالبي حزب الشعب الجمهوري، سبب عدم خروجها قائلة:

"لم نستطع الخروج تلك الليلة إلى الميادين إلا أنه مثلما خرج أصدقاء لنا موالون للحكومة، كان هناك أصدقاء غير موالين قد خرجوا أيضاً. لدي العديد من الأصدقاء الموالين وغير الموالين للحكومة إلا أن هذا الحدث ليس أمراً متعلقاً بالحزب وبالسياسة. فالتناس قد خرجوا من أجل الوطن والعلم" (تقسيم 01-).

باختصار يمكن جمع دوافع الذين خرجوا إلى الميادين ليلة المحاولة الانقلابية، وإن تعددت هذه الدوافع، تحت أربعة عناوين. من الواضح أن الأول لدى هؤلاء هو حب الوطن والرغبة في حماية الديمقراطية ومقاومة المحاولة الانقلابية، والحافز الثاني هو تلاوة بيان الانقلاب على القناة الرسمية التركية.

ومن أهم مسوّغات الذين خرجوا إلى الميادين بحافز مقاومة الانقلاب، الآثار الحية للانقلابات السابقة في الذاكرة الاجتماعية. ويمكننا افتراض أن هؤلاء المشاركين تفوق أعمارهم 40 عاماً، وأنهم شهدوا على الأقل انقلاب الثاني عشر من سبتمبر/ أيلول عام 1980، أما القسم الآخر من المشاركين فقد خرجوا إلى الميادين بحافز ما كان يحكيه لهم أجدادهم وكبار السن من ذكريات الانقلابات.

يذكر قسم كبير من المشاركين أن الحافز الأساسي لخروجهم هو المحادثة المرئية الحية التي أجراها الرئيس أردوغان من خلال اتصاله بالقناة التلفزيونية ودعوته الشعب للخروج إلى الميادين.

ويجب ذكر أن أغلبية الذين خرجوا إلى الميادين استجابة لدعوة أردوغان كانوا من فئة اليمين المحافظ، وكان قليل منهم من أصحاب الفكر اليساري. وأخيراً ومن الأسباب التي دفعت الناس إلى النزول إلى الشوارع ارتفاع أصوات الأذان والصلوات من مآذن المساجد.

بينما يذكر لنا بعض الذين لم يخرجوا في الليلة الأولى سواء عن وعي، أو نتيجة الخوف والغموض، يذكر قسم كبير أنهم لم يكونوا في وضع يستطيعون الخروج في تلك الليلة.

ويمكن تفسير عدم خروج أغلب من كانوا في أماكن قضاء العطل في أنحاء البلاد في أثناء حدوث المحاولة الانقلابية، بعدم وجود أي تحركات مشابهة في الأماكن التي تواجدوا فيها، وعدم خروج الناس هناك.

أما الذين لم يخرجوا إلى الميادين في تلك الليلة ولم يذكروا أسباباً لذلك، فأغلبهم من أتباع حزب الشعب الجمهوري، أو من أصحاب الفكر اليساري بشكل عام.

الإدراك المجتمعي تجاه الانقلابيين

من بين الأسئلة المهمة التي وجهناها للمشاركين في أثناء اللقاءات السؤال عن هوية منفذي المحاولة الانقلابية.

إذا نظرنا إلى الأجوبة التي تلقيناها في هذا الإطار نرى أن الأغلبية المطلقة من المشاركين على قناعة أن من قام بالمحاولة الانقلابية منظمة فتح الله غولن الإرهابية.

كما أن الأغلبية منهم يرون أيضاً أن القوى الخارجية كانت الجهة الداعمة لهذه المنظمة في محاولتها هذه، لأن محاولة انقلابية كهذه من الصعب تحقيقها من دون مساندة خارجية.

ومن الواضح أن المشاركين الذين يرون أن منظمة غولن هي وراء الانقلاب، لديهم آراء مختلفة حول دور هذه المنظمة في المحاولة الانقلابية. الذين يرون أن المنظمة المذكورة هي العنصر الأساسي في محاولة الانقلاب يستدلون على كلامهم هذا بتكتل أتباع غولن ضمن مؤسسات الدولة طوال مدة نصف قرن.

حيث يطرح أحد المشاركين من ساقاريا مسألة هيكلية أتباع غولن ضمن المؤسسة العسكرية خاصة، ويذكر بشكل قطعي قيام هذه المنظمة بالمحاولة الانقلابية قائلاً: "أرى أن منظمة فتح الله غولن الإرهابية بوصفها منظمة التي تكتلت وبنيت لها هيكلية ضمن الجيش التركي، هي الفاعل الأساسي في تنظيم هذه الأحداث والقيام بها" (ساقاريا 09-، ذكر، 25).

أما ذلك المشارك من إزمير البالغ من العمر 26 عامًا، فيتطرق إلى أن هذا التنظيم لم يكتف بالهيكلة ضمن الجيش فحسب، بل فعل ذلك في جميع مؤسسات الدولة، وأن مؤسساته التعليمية أدت دورًا كبيرًا في هذه المرحلة: "إن غولن أنشأ تلامذة، وكان بإمكانه القيام بانقلاب على المؤسسة العسكرية والمؤسسات الحكومية بفعل هؤلاء، ولا يزال يستمر في هذا الأمر" (إزمير - 04).

أهم مسوغات الذين خرجوا إلى الميادين بحافز مقاومة الانقلاب، الآثار الحية للانقلابات السابقة في الذاكرة الاجتماعية. ويمكننا افتراض أن هؤلاء المشاركين تفوق أعمارهم 40 عامًا، وأنهم شهدوا على الأقل انقلاب الثاني عشر من سبتمبر/أيلول عام 1980.

وتعبّر امرأة في الثالث والثلاثين من عمرها وتعمل مهندسة حواسيب، عن عدم اقتناعها سابقًا بوجود قوة لمنظمة غولن تمكّنها تنفيذ انقلاب، وأنها اقتنعت بذلك بعد المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من تموز، وترى أن هذه المنظمة وراء المحاولة الانقلابية، حيث تقول: "كانت لدينا شكوك حول هذا الأمر إلى أن وقعت المحاولة الانقلابية، وبعد هذه المحاولة بتنا ننظر وبشكل قطعي أن هذه المنظمة وراء المحاولة الانقلابية الأخيرة".

وهناك مشاركون آخرون يدافعون عن فكرة أن المنظمة كانت الشريك الأساسي في المحاولة الانقلابية إلا أنها تلقت الدعم والمساندة من عناصر أخرى مختلفة، حيث يرى أحد المشاركين في سراج خانة بإسطنبول، وهو متقاعد، وعمره اثنان وستون عامًا أن منظمة غولن هي المنقذة الأساسية للعملية الانقلابية، وربما كانت العناصر الأخرى تقدّم المساندة لها، حيث يعبر عن ذلك بقوله: "لا شك أن هناك عناصر آخرين. نعم، أفراد منظمة فتح الله غولن الإرهابية كان لهم دور رئيس بالدرجة الأولى، لكن برأيي أن عناصر آخرين قدموا لهم المساندة اللوجيستية، أما أتباع الكيان الموازي فهم من نفذوا المحاولة الانقلابية".

يرى أغلب المشاركين أن القوى الخارجية كان لها دور فعال سواء في التخطيط أم التنظيم، أما القسم المتقي من المشاركين فيرون أن القوى الخارجية وإن لم تسهم بشكل مباشر في المحاولة الانقلابية، إلا أنها ساندت الانقلابيين بشكل غير مباشر وبطريقة ما.

بعض المشاركين يستدلون على وقوف قوى خارجية وراء الانقلاب، بوجود فتح الله غولن في الولايات المتحدة، وآخرون بالخطاب المستخدم في الصحافة الخارجية، أما القسم الثالث فإنهم يستدلون بمواقف الدول الأجنبية تجاه تركيا كالإمارات العربية المتحدة.

وتطرح الأدلة حول مساندة هذه القوى لمحاولة الانقلاب التي حدثت في تركيا، مستندين في ذلك إلى مقترحات، مثل طبيعة الجغرافيا التي توجد ضمنها تركيا، والسياسة الخارجية، والنمو الاقتصادي لها... هذه الأمور أزعجت القوى الخارجية.

ويشير أغلب المشاركين ممن يرون وقوف قوى خارجية وراء المحاولة الانقلابية، إلى أن إحدى هذه القوى هي الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الخارجية الثانية التي يشيرون إليها بعد هذه الأخيرة هي أوروبا.

يشير أغلب المشاركين ممن يرون وقوف قوى خارجية وراء المحاولة الانقلابية، إلى أن إحدى هذه القوى هي الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الخارجية الثانية التي يشيرون إليها بعد هذه الأخيرة هي أوروبا.

ومن جهة أخرى يرى متقاعد عمره 58 عامًا من مدينة وان، الذي كان يعتقد قبل المحاولة الانقلابية، أن ما يُقال عن هذه المنظمة مبالغ فيه، إلا أنه غير قناعته بعد رؤيته لهذه الأحداث، ويرى أن وجود فتح الله غولن في الولايات المتحدة الأمريكية دليل على تورطها في الوقوف خلف المحاولة الانقلابية الفاشلة.

ويعبر أحد المشاركين -الذي يرى مساندة القوى الخارجية لمنظمة بي كا كا الإرهابية أيضًا- عن رأيه بقوله:

"قبل 15 تموز عندما كان يُقال إن منظمة غولن إرهابية كنت أرى الأمر مبالغًا فيه، لأنني لا أومن بنظريات المؤامرة، وكنت أصدق هؤلاء في شبابي، إلا أن وجود هذا الشخص (فتح الله غولن) في الولايات المتحدة الأمريكية، يظهر وقوف هذه الدولة بالدرجة الأولى وراء هذه الأحداث. وقد ظهرت لنا صحة ما كان يقوله الرئيس أردوغان من أن الطبقة الدنيا من هذه الجماعة عبيد، والوسطى تجار والعليا خونة، كما أنني كنت أنظر إلى هذه المقولة على أنها مبالغ فيها أيضًا، وأنهم لا يمتلكون القوة للقيام بخيانة بهذا الحجم، إذن لا شك أن وراءهم قوة خارجية، كما الأمر في منظمة بي كا كا الإرهابية التي تدعي أنها حركة كردية، كذلك الأمر بالنسبة هؤلاء، فإن هناك تأثيرًا خارجيًا بنسبة 90%" (وان 09-).

ويشير بعض المشاركين ممن يرون وقوف الولايات المتحدة وراء المحاولة الانقلابية - إلى أن تحليق طائرات التزويد بالوقود الأمريكية المنطلقة من قاعدة إنجريك في أضنة جنوبي تركيا، وتزويدها بالوقود الطائرات التي قصفت العديد من النقاط وتسببت في استشهاد العشرات من المدنيين ليلة المحاولة الانقلابية - دليلًا على قناعتهم هذه، حيث يتهم المشاركون الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المحاولة الانقلابية، مستدلّين بذلك على أنه من غير الممكن أن تحلق طائرات التزويد بالوقود من قاعدة إنجريك الجوية والتي تُعدّ أهم القواعد الأمريكية خارج أراضيها من دون إذن.

ويعبر شاب من سراج خانة بإسطنبول وعمره 26 عامًا عن رأيه في أن منظمة فتح الله غولن الإرهابية هي الذراع التركية للانقلاب، بينما الذراع الخارجية هي الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول: "هناك احتمال كبير حول وقوف الولايات المتحدة الأمريكية وراء المحاولة

الانقلابية. وإن منظمة فتح الله غولن الإرهابية هي النواة الداخلية ضمن حلقة الانقلاب، بالتعاون في ذلك مع الخونة في الداخل. حيث قدمت واشنطن المساندة من قاعدة إنجرليك الجوية" (سراج خانة 05-).

ومن بين الادعاءات الأخرى التي ذكرها المشاركون حول الولايات المتحدة الأمريكية - دعمها المحاولة الانقلابية من خلال الجناح العسكري لها في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وهو ما أدى إلى فتح الطريق أمام شرح داخل الجيش التركي بين الموالين للنااتو والآخرين، وقد استغلّت منظمة فتح الله غولن الإرهابية هذا الوضع، وعملت على ترسيخه واستثماره لصالحها في أثناء المحاولة الانقلابية.

معيد جامعي عمره 25 عامًا في أنقرة، يقول إنه يتبع أيديولوجية حزب السعادة، يعبر عن رأيه في هذا الخصوص بالكلمات الآتية:

"أرى أنه كانت هناك مساندة جديّة من قبل أمريكا والنااتو. وأن تحليق الطائرات التي زودت مقاتلات إف 16 من قاعدة إنجرليك الجوية أمر يدعم هذا الرأي" (أنقرة 18-).

أما التاجرة التي التقينا بها في إزمير فترى أن الخبر الذي تداولته وسائل التواصل الاجتماعي كثيرًا، والذي كان مفاده 'مقايضة غولن بعبده الله أو جلان' - تقوي من ادعاءات مساندة واشنطن للمحاولة الفاشلة. حيث تقول:

"تصادفت فترة تسليم عبده الله أو جلان لنا نفس الفترة التي ذهب فيها فتح الله غولن إلى الولايات المتحدة. إن هذه الأخيرة تستغلّ غولن بعد أن استغلّت واستخدمت الجميع في الشرق الأوسط، ثم تخلّت عنهم. فهي ستستخدم غولن أيضًا لمصالحها الخاصة ثم تتخلى عنه كالبقية" (إزمير 13-).

وشوهد في أثناء اللقاءات أن من بين الأمور التي ذكرها المشاركون بكثرة المواقف التي اتخذتها الصحافة الأجنبية تجاه الانقلابات، سواء قبل أو بعد المحاولة الانقلابية.

فبينما كان يرى بعض المشاركين أن هذا الأمر ظاهرة تفضح مساندة الرأي العام الغربي وحكوماتها للانقلاب، فإن آخرين رأوا أن الكتابات والأكاذيب ضد تركيا وحزب العدالة والتنمية، قبل المحاولة الفاشلة كانت بمثابة تكتيك لشحذ وتعويد الرأي العام الغربي على الانقلاب.

تبين لنا طالبة دراسات عليا في أنقرة عمرها 25 عامًا وتعرف نفسها أنها مقربة من حزب الشعوب الديمقراطي، أنها كانت تنظر دومًا إلى منشورات الصحافة الأجنبية بشك:

"أرى أنه لا شك أن للغرب والولايات المتحدة الأمريكية أصابع في هذا الحدث. الذي كان يغضبني بالذات على الرغم من كوني معارضة لحزب العدالة والتنمية هو ما كان يُنشر في الصحافة الغربية بشكل مستمر عن أن هناك دكتاتورية في تركيا. لم أكن أفهم ما يدور

في البداية؛ لأنه من غير الممكن في النتيجة ألا يكون لهم همّ غير تركيا، إلا أني أرى أن هذه التكتيكات كانت من أجل تدريب وتعويد الرأي العام الغربي على الانقلاب. كانت صحافتهم ستقول مثلاً، انظروا، إن تركيا كانت سلطوية بالأساس، وإن الانقلاب لم يكن أمراً سلبياً في النتيجة. وعلى الرغم من أنه كان يجب على الغربيين أن يرفضوا الانقلاب كون تركيا مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي عضو في الناتو، إلا أنهم كانوا سيقبلونه، ويقولون كانت دولة سلطوية ودكتاتورية بالأساس" (أنقرة 14-).

ومن بين الأدلة التي أفادها المشاركون كذلك حول سبب مساندة القوى الخارجية للانقلاب - التغيير الدائم في الموازين الدولية واستهداف القوى الدولية تركيا جرّاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وعرقلة طريق تركيا التي تقوم بحملات كبيرة للوصول إلى أهدافها في عام 2023، ولاسيما أن تركيا سوف تتخلص بعد عام 2023 من بعض أزماتها ومشكلاتها بشكل كلي؛ والأمنية الوحيدة للقوى التي تثير الفوضى في تركيا هي عرقلة إزالة هذه العوائق أمامها؛ لذلك يعملون على وضع جميع الصعوبات والعراقيل في الداخل وفي الخارج كي ينالوا مبتغاهم.

تعبّر مشاركة شابة عمرها 22 عاماً من إزمير عن آرائها في هذا السياق قائلة: "إن الولايات المتحدة تعتنى بمنظمة فتح الله غولن الإرهابية، فهي لا تريد نمو تركيا. في عام 2023 سوف تنتهي مدة اتفاقية لوزان، وسيتخلص بلدنا من القيود المفروضة عليها. الآن لا تستطيع تركيا استخدام قوتها الحقيقية؛ لذا يريدون إنهاءها قبل حلول عام 2023. وإن عدم انتهاء منظمة بي كا كا الإرهابية أيضاً سببه الولايات المتحدة" (إزمير 07-).

العوامل التي أحبطت المحاولة الانقلابية

عملت سياسات حزب العدالة والتنمية على تقليص آليات الوصايا العسكرية على السياسة بنسبة كبيرة، وإعادة إنشاء الذاكرة المجتمعية من جديد، وفي هذا الإطار فإن العامل الأهم في إخفاق المحاولة الانقلابية في 15 تموز، هو المواقف، والإدراك السلبي تجاه الانقلابات لدى الذاكرة المجتمعية، حيث أسهمت النتائج السلبية المباشرة تجاه فئة معينة من الشعب بعد كل عملية انقلابية منذ عام 1960، في تشكيل الوحدة المجتمعية ضد الانقلابات.

واستوجبت التحولات التي حصلت في السياسة خلال عهد حزب العدالة والتنمية والوعي الناشئ لدى جميع مستويات المجتمع ضد الانقلابات - وقوف جميع الأحزاب السياسية موقفاً واحداً ضد محاولة انقلاب 15 تموز.

في هذا السياق ومن خلال التقييمات التي حصلنا عليها جرّاء اللقاءات التي أجريناها في تجمع الديمقراطية والشهداء ب"بني قابي" في إسطنبول، مع مشارك عمره 29 عاماً ويعرّف نفسه بأنه من مواليي حزب العدالة والتنمية، ومع مشاركة أخرى في لقاء آخر بأنقرة، وعمرها 70 عاماً - نجد أن هناك تشابهاً في الذاكرة المجتمعية للشعب ضد الانقلابات.



"أسهمت دعوة الرئيس أردوغان للشعب للخروج، والوعي الحاصل لدى الشعب، وما عشناه خلال عهد عدنان مندرس في إحباط المحاولة الانقلابية. وتعلّمنا بفضل رئيس الجمهورية المطالبة بحقوقنا، فوقفته الشاخمة عززت من ثقتنا بأنفسنا" (بني قايي 06-، ذكر، 29).

"نظرت إلى هذه المحاولة على أنها معقّدة جدًّا، وعند تلاوة بيان الانقلاب على التلفاز تذكرت فورًا الثاني عشر من أيلول. وأتذكر السابع عشر من نيسان جيدًا، كان كنعان أفون قد أعلن في 12 أيلول استيلاءه على السلطة، أما قراءة البيان الانقلابي في 15 تموز من قبل مدني (مذيعة تلفزيونية بدلًا من شخص عسكري)، لم تُحفّ الشعب بل زادته شجاعة وجرأة" (أنقرة 10-، أنثى، 70).

ومن جهة أخرى إن التحوّل الذي حصل في الإعلام وتعدديته، وتطور تكنولوجيا الاتصالات، من الأمور التي صعبت الأمر أمام الانقلابيين.

وعلى الرغم من تخطيط الانقلابيين لترك القناة الرسمية التركية مفتوحة، وإسكات باقي القنوات الأخرى، إلا أنهم لم يحصلوا على النتيجة المرجوة.

كما أن التحوّل والتعددية اللذين حصلوا في البيروقراطية، ووصول النخب المفكرة إلى مستوى يستطيعون فيه التأثير في الرأي العام - حرّمت الانقلابيين من الآليات الداعمة لهم.

إضافة إلى ذلك تزامنت زيادة قوة النخبة الوسطى من الشعب، وزيادة الثقة في الأوساط المحافظة في عهد حزب العدالة والتنمية - مع وجود الكتل المكافحة التي تخرج إلى الساحات وتواجه الدبابات وتعتليها.

وإلى جانب هذا فقد كان لنجاح حزب العدالة والتنمية في كفاحه ضد الأزمات السياسية، وعلى رأسها مذكرة السابع والعشرين من نيسان الإلكترونية، والمحاولة الانقلابية في 17 -

25 من كانون الأول/ ديسمبر - دور رئيس في إحباط المحاولة الانقلابية هذه؛ لأنّ العناصر السياسية خرجت من كل أزمة حدثت، وهي مكتسبة قوة أكبر، ومستفيدة من التجارب الحاصلة خلالها.

ومن جهة أخرى فإن من بين العناصر التي أحبطت المحاولة الانقلابية توقيت حدوثها، وكونها حدثت خارج سلسلة القيادة العسكرية، وتشكيل قوات الأمن والشرطة قوة موازنة ضمن البنية الأمنية ومكافحتها ضد الانقلاب. أما بالنسبة لدور القيادة السياسية، فذاك موضوع ينبغي تناوله في بحث مستقل.

وتوضّح لنا سيدة منزل عمرها 52 عامًا من أضنة، فتقول إنها عاشت الانقلابات السابقة، ووضحت العناصر التي ذكرناها آنفًا، والتي أسهمت في إحباط المحاولة بالعبارات الآتية:

"أرى أن الشعب قد تغيّر، فقد خرجوا إلى الشوارع على الفور؛ لأننا بلد دفعنا ثمن عدم الخروج إلى الساحات وإلى الشوارع باهظًا فيما مضى... برأى أن الفرد في هذا المجتمع أصبح يصل شيئًا فشيئًا إلى الوعي الذي يمكنه من التعبير عن رأيه... أنا أدليت بصوتي وبيّنت إرادتي، فكيف تتجرأ أنت على رمي صوتي في الزباله؟ من أين لك هذا الحق؟... في الأصل ينبغي توجيه صفعه قوية لأولئك الذين قاموا بهذه المحاولة، والوحيد القادر على فعل هذا الشيء هو المواطن" (أضنة- 09 أنثى، 52).

دور أردوغان في عرقلة المحاولة الانقلابية ورفض الصفّ المجتمعي

تحمل القيادة السياسية لرئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان أهمية كبيرة في إحباط المحاولة الانقلابية التي قامت بها منظمة فتح الله غولن الإرهابية.

اعترافات المتورطين، أظهرت لنا أن هذه المحاولة الفاشلة التي قامت بها طغمة عسكرية داخل القوات المسلحة كانت نتاج خطة مجهزة منذ فترة طويلة، إلا أن الأمر الذي أغفله الانقلابيون ولم يحسبوا له حسابًا، هو أن المجتمع التركي بسياسته وقيادته السياسية اجتاز العديد من التحديات حتى الآن، فإن نجاح أردوغان في مكافحة الأزمات ولدت تجربة سياسية كلية.

وعند تحليل دعوة الشعب للنزول إلى الساحات، والصمود ضد الانقلابيين، والمشاركة في مظاهرات (صون الديمقراطية) في مختلف الساحات من خلال الشخصية القيادية لأردوغان - يظهر لنا بُعدان اثنان للموضوع:

البُعد الأول هو دعوة أردوغان الشعب التركي من خلال مكالمته مرثية إلى لنزول إلى الساحات والتوجه إلى المطارات عقب تلقيه خبر المحاولة الانقلابية، حيث أمّن التفوق النفسي على الانقلابيين من خلال بدء الشعب بالمقاومة من خلال نزوله إلى الساحات عقب دعوة أردوغان.

ومع هذه الحملة الحساسة زادت الثقة بالنفس في الجبهة المعارضة للانقلاب، بينما كانت ثقة الانقلابيين بأنفسهم تتزعزع شيئاً فشيئاً، وزاد من هذه الثقة موقف العزيمة وعدم التردد الذي أظهره أردوغان في أثناء دعوته الشعب، وحضوره بعد ذلك إلى مطار أتاتورك.

إضافة إلى ذلك فإن الحملات التكتيكية، كرفع أصوات الصلوات والأذان من مآذن المساجد طوال ليلة الانقلاب، أسهمت في إدراك الشعب أن المسألة متعلقة بالاستقلال ومصير البلد، وفي هذا الشأن قال بعض الذين التقينا بهم في الساحات ممن ينتمون إلى خلفيات سياسية مختلفة ما يأتي:

"أرى أن أردوغان محبوب جداً، وقد رأينا أنهم يجونه لدرجة يستعدون للموت من أجله. ولهذا السبب فإن استطاع الانقلابيون إلقاء القبض على أردوغان، كان سيخرج الناس بأعداد أكبر من هذا، ولم يكونوا يرضون العودة إلى منازلهم. حتى إن المواطن كان يرضى الموت لنفسه، لكنه يصر على بيان موقفه من الانقلاب" (أنقرة- 16، أنثى، 33).

"برأيي السبب الأكبر والأهم لفشل الانقلاب هو دعوة رئيسنا الشعب إلى الخروج إلى الساحات؛ لأن الشعب كان جاهزاً للفتاء بروحه. كان الجميع يخرج، ولم يكن يفكر قط بأنه سوف يموت، وكان الكل يدي بتصریحات، عشنا انقلابات عديدة قبل هذا إلا أنه لم يقيم أحد بإطلاق النار على شعبه. لهذا لم يكن يخطر ببال أحد أنه سوف يتعرض لإطلاق نار، وخرجوا إلى الساحات من أجل الوطن، وبالطبع فإن الأثر الكبير كان بيان رئيس الجمهورية" (يني قاي- 07، أنثى، 48).

ونفهم من خلال ما قاله الأشخاص الذين خرجوا إلى الساحات من مؤيدين و معارضين لأردوغان، أن بيان رئيس الجمهورية عقب التأكد من حدوث المحاولة الانقلابية- منح الشعب ثقة بالنفس، حيث خرج قسم كبير من الشعب إلى الساحات فور بيان أردوغان، ووفق ما عبّر به من التقينا معهم، فإن الذين خرجوا إلى الساحات بعد بيان الرئيس مباشرة، لم يكتفوا بالخروج فقط، بل توجهوا إلى الأماكن التي من المحتمل حدوث الاشتباكات فيها بغية المواجهة.

أحد سكان أضنة عمره 52 عاماً ممن التقينا به يعرّف نفسه بأنه من موالي حزب العدالة والتنمية، يقول في تقييمه لبيان الرئيس أردوغان: "لقد أدركت منذ حديث السيد أردوغان أن الانقلاب سيفشل، ومن ثم خرجت إلى الشارع، وأيقنت حينها أنهم لن ينجحوا".

أما الرجل الذي التقيناه في مظاهرة (صون الديمقراطية) بتقسيم، وهو عسكري متقاعد عمره 47 عاماً، ومن موالي حزب السعادة- فقد سرد لنا رأيه في موضوع القيادة السياسية

والثقة قائلاً: "إن القيادة السياسية عرقلت حدوث حالة من عدم الثقة، وكان المخرج الوحيد من هذه الحادثة التي عشناها هو الشخصية القيادية لأردوغان" (تقسيم - 03).

وفي ميدان تقسيم أيضاً وخلال الحفل المهرجاني لحزب الشعب الجمهوري التقينا سيدة مشاركة عمرها 38 عاماً وهي من مواليي حزب الشعب الجمهوري أيضاً ومدرسة للفنون المرئية، قالت: إن القيادة السياسية لأردوغان والصلة التي بينه وبين المجتمع أدت دوراً كبيراً في عرقلة المحاولة الانقلابية، وأضافت أنها تشعر في هذه الفترة بقرابة من أردوغان، أكثر من أي وقت مضى حيث قالت:

"لأول مرة أشعر بقرب كهذا تجاه أردوغان، حتى إنني بدأت أكنّ المودة تجاهه، وخلال البث المباشر لكلمة الرئيس ليلة المحاولة الانقلابية كنت أنتظر شيئاً ما يدفعني لأقول بكل قلبي 'رئيسنا'. والآن قررت أن هناك رجلاً واحداً فقط مثل أتاتورك. ولذلك لا أستطيع تركه وحيداً" (تقسيم - 10).

أما البعد الثاني فهو متعلق بشكل مباشر بالقيادة السياسية لأردوغان، ليس في ليلة المحاولة الانقلابية فقط، بل منذ عام 2002، حيث بدأ اتباع سياسة تجعل التحول السياسي والمجتمعي ممكناً في تركيا، وأكسب المجتمع ثقة في مكافحته ضد الكيانات غير الديمقراطية وأنظمة الوصاية، وأرغم الإعلام والأحزاب السياسية والكيانات البيروقراطية التي كانت تدعم الانقلابات في الماضي، على التحول²⁰.

وبينما كان المثقفون يدنون مشروعياً الانقلاب فيما سبق، كانت الأحزاب السياسية تدافع عن هذه المشروعية، أما الإعلام فكان يتولى نقل هذه المشروعية إلى المجتمع، وكانت حينها الكيانات البيروقراطية المدنية وعلى رأسها القضائية تُهرع إلى التعاون مع الطغمة العسكرية، وتنظّم المرحلة التي كانت تلي الانقلاب لصالح هؤلاء، مما كان يضيفي الصفة العادية للانقلابات، وتُفقد الكتل المجتمعية الواسعة الثقة التي تدفعهم للاعتراض على الانقلابات²¹.

وإنشاء الذاكرة المجتمعية من جديد.

أما في محاولة 15 تموز، فقد واجهت الأحزاب السياسية الانقلاب من دون أي مبرر، وبفضل تعددية الإعلام في السنوات العشر الأخيرة لم يكن لاستيلاء الانقلابيين على القناة التركية الرسمية تأثير كبير، ولم تدعم البيروقراطية الانقلاب بسبب انفراط الكتلة التاريخية التي كانت في العهد القديم، على سبيل المثال نشرت المحكمة الدستورية العليا بياناً تدين فيه الانقلاب منذ الوهلة الأولى لبدأته، واستخدمت المجالس المحلية والبلديات الآلات الثقيلة بشكل فعال ضد الانقلابيين.

عملت سياسات حزب العدالة والتنمية على تقليص آليات الوصايا العسكرية على السياسة بنسبة كبيرة، وإعادة إنشاء الذاكرة المجتمعية من جديد.

وإن فشل محاولة انقلاب 15 تموز مرتبط أيضاً بالقيادة السياسية التي أظهرها أردوغان عقب مذكرة 17 نيسان الإلكترونية، حيث كانت ردة الفعل القاسية تجاه تلك المذكرة والحكم عليها بالفشل نقطة تحوّل في تاريخ الانقلابات.

وإذا حللنا هذه الفترة مع تلك التحديات الكبيرة التي واجهها حزب العدالة والتنمية، نجد أن الحزب المذكور اكتسب تجربة (تعلم سياسي) من خلال تخطي أزمات كهذه، وهو ما أدى إلى زيادة ترسيخ الثقة بالنفس عبر خروجها من كل أزمة بتجارب جديدة.

عقب المحاولة الانقلابية في فترة 17-25 كانون الأول، رأى أردوغان أن مكافحة منظمة غولن الإرهابية حيوية من أجل بقاء الدولة ومصيرها، وشرع يبيّن للشعب بنفسه خطر الكيان الموازي ومنظمة غولن على الدولة، بل وضّح لهم المفهوم الديني الضال الذي يتبناه فتح الله غولن، وأقنع كتلة واسعة من المجتمع بوجود مكافحة هذه المنظمة، واستمر بالكفاح على الرغم من عدم تلقيه الدعم من الأحزاب المعارضة الأخرى، بل حتى عدم إدراك طائفة من داخل حزبه جدية الخطورة المحدقة.

وكان لتصفية قسم كبير من الكادر الإداري للمنظمة ممن تمركزوا في القضاء والأمن دور رئيس في عرقلة المحاولة الانقلابية وإحباطها، إضافة إلى ذلك لجأ أردوغان إلى الحدّ من الدعم المقدم إلى المنظمة من خلال مكافحة الداعم الإعلامي لهم.

ومن جهة أخرى اتخذ تدابير عدة من أجل تجفيف مصادر الدعم الاقتصادي للمنظمة، وبهذا أسهم في إضعاف قوة منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وتبين لنا أنه إن لم تكن قيادة أردوغان اتخذت هذه التدابير، كانت المحاولة الانقلابية ستؤدي في الوقت الراهن إلى أزمات أعمق بكثير، كما تبين كذلك وجود قناعة مشتركة في المجتمع حول ظهور الخطاب التهديدي لمنظمة غولن بعد 17-25 كانون الأول خلال مسيرة مكافحة أردوغان ضد التنظيم المذكور.

ويتفق القسم الأكبر من الذين قابلناهم على أن أردوغان هو الشخص الوحيد القادر على مواجهة هذه المنظمة ومكافحتها، وهناك إدراك أن أردوغان بقي وحيداً في أغلب الأوقات في مواجهاته هذه.

من ناحية أخرى وعلى الرغم من ذكر بعض المشاركين الناقدين لأردوغان وحزب العدالة والتنمية لتقديمهم الدعم لهذه المنظمة قبل فترة 17-25 كانون الأول، إلا أنهم بيّنوا أيضاً أن منظمة غولن قادرة على إغراء حتى أردوغان²².

وبينما قال لنا أحد المشاركين من مدينة أضنة، وعمره 28 عاماً، ويعرّف نفسه بأنه ديمقراطي التوجه: "منذ أن قال رئيسنا: 'إننا سندخل إلى معقلهم' كنا ندرك ما سيحصل أصلاً؛ يعني أننا كنا نعلم حقيقة هؤلاء من قبل"، وأجابت إحدى المشاركات وهي مصممة أزياء بمدينة أسكي شهير، وعمرها 38 عاماً قائلة: "عندما وصف رئيس الجمهورية هؤلاء بالكيان الموازي، لا



شك أنه كان يملك أدلة حول ذلك، إلا أنه يجب القول أيضاً إنهم كانوا سوياً في السابق، وطالما كانوا معاً، إذ أغروه هو أيضاً".

الرؤية تجاه القوات المسلحة التركية عقب 15 تموز

من خلال المشاركات واللقاءات التي أجريناها تبين لنا أن الأغلبية الساحقة من المشاركين يستطيعون تمييز عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية عن باقي عناصر الجيش، ويقفون موقفاً إيجابياً وداعماً تجاه القسم الآخر.

وبينا كان الرأي الغالب في اللقاءات يشير إلى تشكيل المنظمة أزمة ضمن الجيش التركي، فإنهم تطرقوا أيضاً إلى وجوب تقييم الجيش بعيداً عن العناصر الإرهابية الموجودة داخله.

وفي هذا الإطار فإنه عند مراعاة أعمار الذين لا يرون وجود نظرة سلبية تجاه الجيش، نستطيع القول بعدم وجود فرق كبير بين العنصر الشبابي والمسنين، ولا يمكن القول إنهم يعيشون خيبة أمل تجاه الجيش، أو إنهم غيروا وجهات نظرهم بحقه على الرغم من تسلل عناصر منظمة غولن الإرهابية إليه. ونسرد لكم بعض الآراء التي تدعم هذا الرأي:

"سألتحق بالجيش في شهر أغسطس/ آب، ولا أدري ما سأعيشه هناك، ولكن سيراودني شعور قطعي بالدفاع عن الجيش التركي، ولا يمكن أن أكون ضده، كما أنه لا شك أن

الذين أطلقوا النار على الشعب هم عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية" (طرابزون 08-، ذكر، 25).

"كان هناك متعاونون وعناصر تابعة لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية ممن غرّر بهم بين الانقلابيين. كانوا سيتخلون عن الوطن مقابل عدة قروش من المال، لكنهم فشلوا. لم تتغير وجهة نظري تجاه الجيش التركي بسبب ثلة صغيرة من عناصر منظمة غولن الإرهابية" (وان- 10، ذكر، 19).

وفي أثناء اللقاءات أيضًا توصلنا إلى وجود انطباعات إيجابية بشكل عام تجاه القيادة الرفيعة للجيش ممن تصرفوا ضمن الأطر الديمقراطية، واستمروا بمهامهم ملتزمين بالإرادة الشعبية المدنية .

ومن الممكن رؤية هذه الانطباعات الإيجابية التي بقيت موجودة جزاء اتخاذ القيادة الرفيعة للجيش التي كان لها دور رئيس خلال ليلة الانقلاب والفترة التي تبعها- موقفًا بجانب الإرادة الشعبية وتحركها مع رئيس الجمهورية- من الممكن رؤيتها من خلال البيانات الآتية: "شكلت منظمة فتح الله غولن الإرهابية بنية لها ضمن الجيش أيضًا، ولم يعد هناك شيء يمكن فعله لعرقلتهم في الحقيقة، وللأسف كان الجنود هم المغدورين. الجيش أدلى ببياناته أصلاً، حيث جاء بيانه بعد بيان الرئيس بأنه ضد المحاولة الانقلابية، لم يتغير موقفنا تجاه الجيش أبداً، فجنود الشعب التركي هم جنودنا، والذين قاموا بالمحاولة الانقلابية هم عناصر التنظيم الإرهابي الذي ذكرناه" (أضنة- 02، ذكر، 22).

كما لوحظ أيضًا وجود فجوة وانفكاك بين الناخب اليساري الذي عاش انقلاب عام 1980 وبين الجيل الشبابي، وفي هذا الإطار وبيننا شوهده أن ميول ناخب حزب الشعب الجمهوري "اعتماد الجيش التركي" لم يتأثر بفعل محاولة 15 تموز، وأنهم يميزون بين الجيش التركي ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية المتشكلة ضمنه- فقد بين بعض المشاركين اليساريين في آرائهم أنهم لم يكونوا يثقون بالجيش منذ فترة ما قبل عام 1980.

"لم أكن أثق بالجيش قبل 1980 ولا أثق به الآن أيضًا" (تقسيم 08-، أنشي، 60).

كما تثبت أن الأشخاص المعارضين لحزب العدالة والتنمية أو ممن نستطيع وصفهم بالكتلة اليسارية، لا يحملون الثقة لا للجيش التركي فحسب، بل لكل قوة مسلحة تنعكس على شكل عسكري، حيث يبين لنا أحد المشاركين من تقسيم وهو جامعي عمره 36 عامًا، رأيه في هذا الخصوص قائلاً:

"لم أتفاجأ بما حصل، ولا أظن أن هناك فائدة لأي جيش في العالم، لا أثق قطّ بالجيش عامة" (تقسيم 01-، ذكر، 36).

ومن جهة أخرى كان من اللافت للنظر في بعض اللقاءات الإشارة إلى الآثار السيئة لانقلاب 28 شباط/ فبراير في أثناء توجيه الانتقادات الحادة إلى الجيش.

ووجهت هذه الانتقادات كتلتان مختلفتان ولكن بعبارات متشابهة، وتأكدنا من أن إعدام عدنان مندرس وما ارتكبت تجاه الفئة المحافظة من الشعب عقب 28 فبراير، خلقت في هذه الفئة شيئاً من النقص في الثقة بالجيش.

ويذكر المشاركون هذا الأمر على الشكل الآتي:

" يبدو من حيث المظهر أن الجيش التركي عصري، وأنه لا يزال يمتلك عقلية وطنية، ولا يزال الذين يرون أن العسكر هو القوة العليا يشكلون الأغلبية، لكنني كنت ولا أزال أرى أنه يحتمل التهديد في أي وقت كان" (أنقرة 08-، أنثى، 29).

أما بشكل عام فتشكّل الآراء الإيجابية التي ترى أن الجيش هو "قوة عين" هذا المجتمع - الأغلبية بين جميع الآراء الأخرى، ونجد هنا ذكر عبارات دينية وروحية بكثرة تجاه الجيش، مثل إطلاق صفة "دار النبوة" للجيش، ومن الواضح أن هذا الأمر ليس مخصوصاً بمنطقة أو قضاء في محافظة معينة فحسب، بل هو في جميع مناطق البلاد.

وصادفتنا مقاربات مختلفة لهذا الشأن في مدن أخرى:

" طراً تغيير كآتي: لا بد من وجوب تطهير الجيش من هؤلاء الخونة، وعليكم أن تسألوا بعد الآن أصول ونسب كل واحد تضمونه للجيش، لم يطرأ أي تغيير على وجهة نظري، فأنا أعدّ الجيش 'دار نبوة'. وسنطهره وننظمه. يجب إزالة ثكنة 'قوللي' والمدرسة الحربية، وتحويلها إلى مركزين مدنيين. كما يجب تدريب خريجي الجامعة مثل الشرطة لسنة أو سنتين. في الأصل إن هؤلاء الخونة كانوا يستمّون أفكارهم في ثكنة 'قوللي' وفي المدرسة الحربية. وينشئونهم بعقلية احتلالية" (أضنة - 06، ذكر، 60).

الرؤية تجاه منظمة فتح الله غولن الإرهابية

حاولنا من خلال سؤال المشاركين عن وجهات نظرهم تجاه منظمة فتح الله غولن الإرهابية فهم مدى التغيرات التي عاشوها تجاه هذه المنظمة قبل المحاولة الانقلابية وبعدها.

اتفق جميع المشاركين باختلاف انتماءاتهم وأيديولوجياتهم بوجود منظمة فتح الله غولن الإرهابية في تركيا، وأنها تشكل تهديداً كبيراً على البلاد.

وإلى جانب هذا نستطيع القول إن هناك ثلاث مجموعات مختلفة في موضوع امتلاك معلومات حول المنظمة المذكورة، وهذه المجموعات هي: مجموعة صاحبة وجهة النظر السلبية منذ البداية تجاه التنظيم، وأخرى كانت تنظر نظرة إيجابية تجاه المنظمة في البداية وتغيرت وجهة نظرها بعد أحداث (غازي بارك) ومحاولة الانقلاب في 17-25 كانون الأول، ومجموعة ثالثة أصبحت لديها معلومات واضحة حول منظمة فتح الله غولن الإرهابية.

شاهد في المجموعة الأولى أن هؤلاء كانوا أصحاب أفكار سلبية ضد التنظيم منذ البداية، والنقطة اللافتة للنظر أن أعداد المشاركين من هؤلاء قليلة بالنظر إلى المجموعتين الباقيتين، وذكر بعض الأشخاص في هذه المجموعة أن السبب وراء حملهم لتلك الأفكار منذ البداية تجاه

المنظمة هو الأفكار والمفاهيم الدينية المتناقضة والمعوجة التي كانت المنظمة تتبناها، والبعض الآخر اختار الابتعاد عنهم نتيجة التجارب الشخصية التي عاشها معهم، أما القسم الآخر فلأنه صاحب نظرة سلبية تجاه الجماعات الدينية كلها، ويرى أن العبادة أمر خاص بالفرد.

ويعبر المشاركون الذين ينتقدون المقاربة الدينية للمنظمة عن آرائهم كما يأتي:

"آرائهم كانت سلبية بالأصل. وكانت لديهم مشكلات من الناحية الدينية، فهي بنية مغلقة على نفسها، وغير مانحة للثقة، وأناية، هذا ما جعلني أبتعد عنهم" (قسقلي- 01، ذكر، 56).

"أرى أن فتح الله غولن يستغل الدين تمامًا، كما يستغل أصحاب النوايا المخلصة

والصادقة من المسلمين في سبيل هذا الهدف، وهناك صورة سياسية تظهر ما أقوله، ويستطيع كل شخص صاحب تفكير - إن لم يكن قد أعار عقله وفكره لأحد - أن يرى ما أقوله بوضوح" (أضنة 05-، ذكر، 26).

شكلت منظمة فتح الله غولن الإرهابية بنية لها ضمن الجيش أيضًا، ولم يعد هناك شيء يمكن فعله لعرقلتهم.

وبيّن الأشخاص الذين كانوا ينظرون إلى هذه المنظمة على أنها حركة سلبية منذ بداية نشأتها في السبعينيات -

أنهم كانوا يستندون في ذلك إلى تجاربهم الشخصية التي عاشوها، فعلى سبيل المثال تسرد لنا امرأة عمرها 46 عامًا، نقطة التحول التي فقدت فيها ثقتها تجاه المنظمة المذكورة، حيث أغلقت ثانوية (الأئمة والخطباء) التي كانت تدرس فيها بمدينة إسبارطة عقب انقلاب عام 1980، ثم حوّلت هذه المدرسة إلى وقف تابع لفتح الله غولن. تقول مبينة وجهة نظرها تجاه التنظيم:

"منذ البداية لم أنظر إلى منظمة غولن نظرة إيجابية. تلقيت تعليمي في مدرسة الأئمة والخطباء بإسبارطة، وكانت الأرض التي عليها مدرستي واسعة جدًا، وبعد انقلاب 12 أيلول مُنحت ملكية مدرستنا إلى جمعية آق يازيلي، وكانت هذه الجمعية تابعة لغولن، حيث مُنح طابو الأرض لهم، وفيما بعد شيدوا مدرستين في حديقة هذه المدرسة. اعترضنا على هذا وعرض الأمر على فتح الله غولن إلا أنه لم يقبل اعتراضنا، وشيّدت هاتان المدرستان.. حرمونا من مدرستنا" (أنقرة 20-، أنثى، 46).

"كانت نظرتي تجاه غولن تشوبها الشك دومًا، كانوا يتصرفون بمنفعة، لم أتعاطف معهم، ولم أثق بهم أبدًا" (أنقرة 07-، أنثى، 45).

وإلى جانب أصحاب النظرة السلبية منذ البداية، كان أغلب المشاركين من أصحاب المجموعة الثانية.

حيث يبيّن هؤلاء أنهم كانوا أصحاب أفكار إيجابية حول التنظيم إلا أنهم غيروا تلك الأفكار إلى السلبية عقب أحداث غازي بارك، ومحاولة الانقلاب في 17-25 ديسمبر/ كانون الأول، وعبر بعض من هؤلاء عن آرائهم بالشكل الآتي:

"كنت في معاهدهم الدراسية، وقرأت مؤلفاتهم، إلا أنني عشت خيبة أمل بعد 17 ديسمبر كانون الأول (2013) (قسقلي 06-، ذكر، 33).

"إن هؤلاء الناس أشبهه بالقطيع، وإن عديم الشرف هذا (فتح الله غولن) ذهب إلى أمريكا. أنا من مدينة أرضروم، كنا ننظر له سابقاً على أنه شيخ، وكنا نجله، ونستمع له، ونحترمه" (إزمير 15-، ذكر، 61).

يذكر لنا أحد المشاركين الشباب من أخته وعمره 26 عاماً، وبيّن أن فكرته الإيجابية تجاه هذه المنظمة قد تغيرت بعد موقفها تجاه حادثة ماوي مرمرة، إلى جانب أحداث غازي بارك، و17-25 ديسمبر/ كانون الأول:

"إنني منفعل ضدّ هذا التنظيم بسبب موقفه تجاه حادثة ماوي مرمرة أكثر من انفعالي بسبب أفكاره وأحاديثه السلبية حول الوطن والأمة والدولة" (أضنة 05-، ذكر، 26).

ويبدو أنه من الممكن تقسيم المشاركين الذين تغيرت وجهات نظرهم تجاه المنظمة بعد 15 تموز إلى فئتين:

الفئة الأولى هم المحافظون والتيار اليميني الذين لم يكونوا يعدّون هذه المنظمة إرهابية، والثانية هم أصحاب الميول السياسية الذين في دائرة حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي ممن لا يمتلكون معلومات كثيرة عن المنظمة، واتسعت دائرة معلوماتهم عنه بعد الخامس عشر من تموز.

ويذكر لنا أحد المشاركين من مدينة وان ممن يعرف نفسه بأنه من المحافظين، وهو متقاعد وعمره 58 عاماً- أن رأيه تجاه منظمة غولن قد تغير بعد 15 تموز قائلاً:

"كنت أظن لغاية 15 تموز أن ما يقال عن منظمة غولن إنها إرهابية مبالغ فيه... أما الآن فإن وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية دليل على أن أمريكا وراء هذه المنظمة بالدرجة الأولى، وثبت صحة ما كان يقوله رئيس الجمهورية، فقاعدة هذه المنظمة عبيد، وطبقته الوسطى تجار، والذين في ذروته خونة. وكنت أرى أن هذا مبالغ أيضاً، هم لا يجروون على خيانة هذه الدرجة، لا بد أن وراءهم قوة خارجية، كما هو الحال في منظمة بي كا التي تدعي أنها حركة كردية، فالحال كذلك بالنسبة لهذه المنظمة أيضاً، لا بد أن قوة خارجية تقف وراء هاتين المنظمتين" (وان 09-).

تصفية الحسابات مع الانقلابيين وداعميهم

هناك محوران رئيسان في تصفية الحسابات مع القائمين بالانقلاب: الأول هو المحاسبة السياسية المتمثلة في اتخاذ التدابير من قبل الإرادة السياسية.

أما الثاني فهو المحاسبة القانونية التي تشير إلى ردّة فعل القوانين والمؤسسات الحقوقية ونتائجها²³.

في هذا الإطار يضع لنا المشاركون في اللقاءات التي أجريناها معهم نسيجًا واسعًا من الأفكار حول ماهية التدابير التي يجب اتخاذها في المستقبل وسياسات التطهير.

والرأي الغالب في اللقاءات هو بدء المؤسسة السياسية بمقاواة الانقلابيين بسرعة، وإخراج الأشخاص الذين يتأكد ارتباطهم بمنظمة غولن من المؤسسات الحكومية، وطردهم من أعمالهم، ويركزون بشكل خاص على وجوب إعادة النظر في نظام الامتحانات من أجل عرقلة تسلل عناصر منظمة غولن إلى بنية الدولة، حيث أوضح أحد طلاب الدكتوراه في أضنة وعمره 36 عامًا هذا الأمر قائلاً:

"يجب أولاً أن نعيد النظر في نظامنا الامتحاني؛ لأن هؤلاء الغولانيين ينشئون عناصرهم منذ الصغر، حيث يضمون أطفالاً أعمارهم 12-13 عامًا إلى بنيتهم، ثم يحقنونهم ما يشاؤون... هل لك أن تتخيل أن واحداً من هؤلاء أصبح جنرالاً، أو مديراً للأمن، أو مديراً عاماً لدائرة ما، أو قاضياً، أو نائباً- ثم لا ينفذ كلام هذا الشخص بشكل حر في؟! (أضنة- 04، 36).

وصور لنا العديد من المشاركين تصفية المؤسسات الحكومية من الذين لهم علاقة بالانقلاب ومنظمة غولن بعبارات، مثل (التطهير) و(اقتلاع وتجفيف الجذور).

وتطرق آخرون من المشاركين إلى أن تصفية هؤلاء من المؤسسات الحكومية قد يكون غير كافٍ لوحده، ورأوا وجوب الحد من تكتل الجماعات في هذه المؤسسات؛ لعرقلة وقوع أحداث كهذه. يذكر لنا أحد المعيدين الجامعيين في قسقلي وعمره 33 عامًا رأيه في هذا الموضوع قائلاً:

"تأخرنا في الانتباه إلى خطورة المسألة، إن هؤلاء ماكرون ومنافقون وكاذبون، يجب الاستمرار في السياسة الحالية القاسية، كما يجب مصادرة ممتلكاتهم، إضافة إلى هذا يجب ألا يُفتح المجال لهذه الدرجة بعد الآن أمام جماعة ما أياً كانت، فلا داعي للإضرار في الشعور بالعدالة" (قسقلي 06-، ذكر، 33).

ومن الأمور الأخرى التي يتفق في شأنها المشاركون تقوية بنية المؤسسة الاستخباراتية، حيث أفاد المشاركون وجوب وضع مفهوم أوضح لإزالة الضعف الاستخباراتي، وعدم مشاركة المعلومات السرية، وإجراء تقييم وتدقيق شامل بحق المسؤولين رفيعي المستوى في هذه المؤسسة.

تذكر لنا امرأة متقاعدة عمرها 61 عامًا من إزمير آراءها قائلة:

"أنا مواطنة، وليست لدي معلومات أو استخبارات، وذلك ليس ممكنًا أصلاً، لكن كيف للدولة ألا تستطيع عرقلة هذا، ولا تكون لديها معلومات استخباراتية بشأن المحاولة الانقلابية؟ يجب على الدولة أن تفتح آذانها صاغية من أجل مكافحة هذا الأمر" (إزمير 10-، أنثى، 61).

ومن الأمور التي ذكرها بعض المشاركين أيضاً تعديل المؤسسات والمدارس العسكرية.

وأكد بعضهم ضرورة اتخاذ تدابير في هذا النحو، وألا تستنزف المؤسسة العسكرية، ويفتح الطريق أمام ثغرة أمنية، وكذلك على وجوب إحكام آلية السيطرة بشكل خاص على المدارس العسكرية، إضافة إلى هذا ذكر أحد المدرسين من مدينة ساقاريا وعمره 34 عاماً - وجوب تغيير النظرة إلى مفهوم العسكر لدى المجتمع قائلاً:

"يجب بعد الآن عرقلة التمييز بين الشعب، والاتفاق ضمن أرضية القانون على منهج تعليمي، والتخلص من الحالة الاجتماعية المكونة للعقلية الانقلابية، على سبيل المثال يجب أن تكون هناك عقلية تعطي الأولوية لموضوعات، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقانون بدلاً من سرد المديح المستمر للعسكر، والجيش، وتكرار انتصاراته في الماضي" (ساقاريا 01-، ذكر، 34).

إن الانتهاكات التي تسببت بها منظمة فتح الله غولن الإرهابية من خلال محاولة انقلاب تموز الانقلابية تنقسم من حيث السياق إلى محورين: يتعلق الأول منها بمحاولة هدم النظام الدستوري، ويتعلق الثاني بشكل مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال القتل والجرحى الذين سقطوا؛ لهذا السبب فإنه من المفيد جداً خلال تصفية الحسابات مع المحاولة الانقلابية - وضع آلية نظام تصدرها مبادئ وقوانين حقوق الإنسان، وتتخذ من منظور القانون الوطني إطاراً له، ومن الفوائد الأخرى لهذه الخطوة تشكيل رأي عام ضد الانقلابيين، وبالأخص على المستوى العالمي²⁴.

كما أن عملية تحديد المتورطين في المحاولة الانقلابية التي تُعد من مكونات المحاسبة السياسية، تحضر أرضية للخطوة المقبلة، لتسهيل البدء بالمحاسبة القانونية، وهكذا ستؤمن محاسبة العناصر التي بدأت تصفيتها في نهاية العمليات القانونية، وذلك من خلال فرض العقوبات اللازمة عليهم، وستحدد أطر هذه العقوبات عبر إحكام قانون العقوبات من جهة، ورعاية مبادئ حقوق الإنسان العالمية لارتكاب الانقلابيين انتهاكات بخصوص حقوق الإنسان من جهة أخرى.

سألنا المشاركين عن آرائهم حول ماهية وكيفية مقاضاة عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية ممن شاركوا في المحاولة الانقلابية.

التقينا تاجرًا عمره خمسون عامًا في ديار بكر، حيث لفت إلى ضرورة إجراء عملية المقاضاة بحساسية فائقة، وأن تكون مساءلة المؤسسات المعنية بدرجة كبيرة:

"يجب ألا تُمَيِّع عملية مقاضاة هؤلاء كما حصل في قضيتي المطرقة وأرغنون، كما يجب ألا تُغفّر أخطاء المحاكم والقضاة. وبالأخص ألا يُعيَّن الأشخاص المشتبه بهم في قضيتي المطرقة وأرغنون في المناصب الشاغرة من عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية، إن هؤلاء لا يرحموننا أيضًا" (ديار بكر 6-، ذكر، 50).

يجب ألا ننسى أيضًا أنه عندما أجرينا هذه اللقاءات كانت آثار المحاولة الانقلابية لا تزال موجودة، وفكرة إعادة الإعدام كانت تُناقش بكثرة ضمن الأجندة السياسية، ولهذا السبب



شكّل الإعدام أغلبية الأفكار والأجوبة التي حصلنا عليها مقابل سؤالنا حول ماهية وكيفية العقوبات المزمع فرضها، وتُظهر إجابات أغلبية المشاركين بـ "الإعدام" مقابل الأسئلة التي طرحناها عليهم ضمن نطاق سؤالنا "كيف يجب محاسبة الانقلابيين؟" - ردة الفعل الحادة للمجتمع ضد الانقلابيين.

ويمكن تصنيف الأفكار حول الإعدام في ثلاث مجموعات أساسية: الطالبين بالإعدام، والرافضين له، والمترددین.

شُهد أن الذين خرجوا ليلية المحاولة الانقلابية إلى الساحات والشوارع وعاشوا الأحداث العديدة، لم يتخلصوا من تأثير ما عاشوه، وأن الذين فقدوا منهم أفراداً من عائلتهم أو أحداً من أقربائهم يصرون وبشكل كبير على فرض عقوبة الإعدام.

ربما طلبُ الإعدام يستند في قاعدته إلى التفكير بأن الجيش في حال قيامه بمحاولة انقلابية تجاه الدولة أو الشعب، سيكون ذلك خداعاً وخيانة للدولة بشكل مباشر.

ويسرد لنا مشاركان من التقييناهم، آراءهما حول كون الإعدام خطوة رادعة، على الشكل الآتي:

"يجب إعدام جميع هؤلاء؛ أنت عسكري، والدولة تسدّ احتياجاتك كافة، ما الذي يجبرك على القيام بانقلاب؟" (إزمير 02-، ذكر، 54).

"إن الطرد من المهنة عقوبة ثقيلة بما يكفي بالنسبة لعسكري، أما في الجرائم كخيانة الوطن والاعتصاب فيمكن فرض عقوبة الإعدام، يجب أن يكون هناك رادع" (قسقلي 01-، ذكر، 56).

وقد شوهد قسم كبير بين المطالبين بالإعدام لديهم حالات قلق من عدم التمييز بين المجرمين، وهاجس من "اختلاط الخابل بالنابل". ويتطرق هذا القسم الداعم لفكرة الإعدام إلى وجوب العدالة في المقاضاة.

لذلك شعر المشاركون خلال سرد أجوبتهم بالحاجة إلى بيان طلب تمييز الجنود المأمورين ومقاضاتهم بشكل عادل.

الموقف الآخر الذي التقى عنده المشاركون ضمن إطار المقاضاة العادلة هو القلق من اتهام الأفراد بعضهم بعضاً بالانتماء للمنظمة المذكورة انطلاقاً من الشكوك التي ليس لها أصل، ومن أسباب شخصية، مستغلين هذه الفترة الحساسة، والأجواء غير الأمانة التي تمرّ البلاد منها.

وطلب المشاركون من الحكومة عملية قانونية ومقاضاة عادلة - كانت من النقاط اللافتة للنظر. ونسرد الآراء المتعلقة بهذا الخصوص على الشكل الآتي:

الانتهاكات التي تسببت بها منظمة فتح الله غولن الإرهابية من خلال محاولة انقلاب تموز الانقلابية تنقسم من حيث السياق إلى محورين: يتعلق الأول منهما بمحاولة هدم النظام الدستوري، ويتعلق الثاني بشكل مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال القتل والجرح.

"تجب معاقبة القائمين بالانقلاب، والذين أطلقوا النار على الشعب، وألقوا القنابل، بشكل مؤبد، ويمكن أن تكون عقوبة الإعدام مناسبة لهؤلاء الأشخاص، لكن لا أدري إن كان هذا الأمر ممكناً من الناحية القانونية، فإن كان غير ممكن، فيجب عندها على ممثلي الحكومة جس نبض الشارع في هذا الشأن. يمكن معاقبة أي شخص قدّم الدعم لمنظمة غولن ولو بشكل قليل ضمن إطار قانون مكافحة الإرهاب، ولكن في حال تواجد أناس من عوام الشعب ممن تعاطفوا مع منظمة غولن، يمكن معاقبتهم بعقوبات صغيرة، وحرمانهم من بعض الحقوق. كما يجب تحري الدقة عند قوانين الندامة، وإلا فالجميع يصبح نادماً" (أنقرة 08-، ذكر، 29).

"الذي يدور في نفسي هو الإعدام، ولكن قد يأتي ذلك بأخطاء أيضاً، ولهذا إذا فرضت العقوبة المؤبدة يمكن التراجع عن الخطأ في المستقبل، إن اكتشفت ذلك" (سراج خانة 02-، ذكر، 48).

هناك عدد لا بأس به أيضاً ممن يدعمون فكرة الإعدام لكن بشروط مسبقة، ويتصدر هؤلاء من يطالبون بإعدام عبدالله أوجلان والمغتصبين في حال تقرر عقوبة الإعدام.

كما أن هناك من يطالب بإعدام مخصوص بهذه الفترة، ويدعم إعادة هذه العقوبة بشرط ألا يكون هناك إعدام من دون مقاضاة.

ويبين أن القسم الذي يرفض فكرة الإعدام من المشاركين لديهم دوافع مختلفة.

يمكن تصنيف أصحاب هذه الدوافع إلى أربع مجموعات، هي: من يرون أن عقوبة الإعدام غير كافية وغير مقنعة، ومن يطالب بالمحاكمة وفق قانون المحاكمة الموجودة حالياً، والذين

يرفضونه لأسباب دينية، ومن يرى أن تطبيق هذه العقوبة قد يؤثر في المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي.

ومن اللافت للنظر أن المعارضين للإعدام يكونون في البداية مترددين في قرارهم، وبعد الحديث معهم قليلاً يؤكدون معارضتهم. هذه الحالة تؤدي إلى ظهور قناعة أن هؤلاء الأشخاص لم يفكروا بعد بشكل عميق في موضوع المحاكمة الجزائية وعقوبة الإعدام.

أما أولئك الذين يرون أن عقوبة الإعدام غير كافية، فيذكرون أن المجرمين لن يدفعوا أي ثمن بعد إعدامهم، وأن الإعدام طريقة سهلة بالنسبة لهم، ويقترحون (نفي) هؤلاء. يسرد لنا تاجر من أضنة عمره 52 عاماً آراءه كما يأتي:

"الناس يطالبون بالإعدام، برأيي لو ترك هؤلاء خلف الزنانة ليتحملوا الأذى أفضل من الإعدام، لأنه في حال إعدامهم يموتون وينجون بسهولة... لذلك يجب عليهم أن يذوقوا الأذى الذي في الداخل، وأن يُجرموا من معاشهم، وتُصادر ممتلكاتهم، فليَرَ هؤلاء هذه الأشياء وهم في الداخل، فليبقوا محبوسين مدى العمر، هذا بالنسبة لي أفضل من ألف إعدام!" (أضنة 03-، ذكر، 52).

وكان من اللافت للنظر وجود أشخاص يرون في الإعدام تناقضاً مع حقوق الإنسان، وأنه فعل غير إنساني.

"إن الذين قاموا بالمحاولة الانقلابية إرهابيون، أفكر في عائلاتهم ومحيطهم، ما ذنب أولئك؟ أنا أرى عقوبة الإعدام فعلاً غير إنساني، أفكر بشكل وجداني بزوجته وأولاده" (أنقرة 05-، ذكر، 48).

مستقبل تركيا في حال نجاح المحاولة الانقلابية

عقب المحاولة الانقلابية كررت بكثرة الأسئلة حول ماذا يكون لو نجحت هذه الخطوة؟ إن تحليل المختصين في هذا الشأن هو أنه لو نجحت المحاولة الانقلابية لشكل ذلك فاجعة وكارثة بالنسبة لتركيا، حيث كانت ستعيش خطر حرب أهلية، وانقساماً داخلياً، وكان سيقتل العديد من الناس نتيجة هذا، أو كانوا سيهاجرون من هذه المناطق. ومن بين التحاليل الواردة أيضاً عودة زعيم المنظمة فتح الله غولن إلى تركيا، وبناء دكتاتورية بيروقراطية وفق مفهومه الديني الضال. ووفقاً لتحليل آخر، كان أتباع التنظيم سيقومون ببناء نظام سلطوي-عصري في قسم معين من تركيا بغية التظاهر بمظهر المتوحد للغرب، وسيستمررون في الأقسام المتبقية بالحكم وفق مفهومهم الإداري²⁵.

تطرق المشاركون ضمن نطاق البحث كما هو الحال في المختصين إلى أنه لو نجحت المحاولة الانقلابية لكانت تركيا ستشبه سوريا، وستندلع الحرب الأهلية، ويحدث الانقسام الداخلي فيها، وأن القوى الخارجية كانت ستتحول إلى استعمار. وفي هذا الإطار سردنا آراء المشاركين على الشكل الآتي:

"في حال نجاح المحاولة الانقلابية، ما كانت حياتي فقط ستتعرض للخطر، بل كانت هذه الحادثة ستشكل نهاية الجمهورية التركية، حيث كانت ستقسم وتشتت، وكان مستقبل مواطنينا وأولادنا ومستوى أعمالنا وهذه الاستثمارات والرفاهية ستعود إلى ما كانت عليه قبل 40 عامًا. أنا في 47 من عمري، ونحن شهدنا عهدًا كثيرة من الفقر والجوع، لقد ذهبت إلى مصر وتجولت في مناطق كثيرة منها، وبعد 5 سنوات من ذهابي إليها حصل الانقلاب، فجاء السيسي، وهي الآن تراجعت 50 عامًا للوراء. كل ما نحتاج إليه اليوم هو أمام أعيننا، ونحن الشعب ندرك هذا. لو نجحت المحاولة لم نكن لنجد الأمان في منازلنا مطلقًا، ولا ندرى إلى أين كنا سنذهب، ربما كانت حرب أهلية ستندلع، وكنا ستتحول إلى وضع أشبه بذلك الذي في سوريا" (بني قايي 08-، أنثى، 47).

"لو نجحت المحاولة الانقلابية لتحوّل الوضع هنا إلى ما يشبه في سوريا" (ديار بكر- 03، أنثى، 40).

"في حال نجحت المحاولة الانقلابية، ما كان ليبقى شيء اسمه الحياة الشخصية، وكنا سنعيش حربًا أهلية. ولو أنها تحققت لم تكن لتشبه انقلاب عام 1980، على العكس كنا سنشهد حالة أشبه بتلك التي في سوريا وحلب. هذا ما أتخيله الآن" (بني قايي 02-، ذكر، 43).

يذكر لنا شاب في بني قايي عمره 29 عامًا، أن فتح الله غولن كان سيعود من الولايات المتحدة إلى تركيا، ويترأس البلد الذي كان سيحوّل إلى سوريا أخرى:

"لأصبحنا في حالة أسوأ من سوريا. هناك 250 شهيدًا، هذا يعني أنه ربما كان سيموت المئات يوميًا. وكان الشعب سيتسلح، وسيخرج يوميًا إلى الساحات، ويواجهون العسكر، وكان الأخير سيطلق عليهم النار، وبالطبع بعد كل هذا كان فتح الله غولن سيعود إلى هنا" (بني قايي 06-).

أما بعض المشاركين الذي لفتوا النظر أيضًا إلى إمكانية تحوّل تركيا إلى سوريا أخرى في حال نجحت المحاولة الانقلابية - فيقولون إنه ليس هناك بلد آخر يدعم تركيا، ولذلك لأصبحنا في حالة أسوأ من سوريا. والآراء التي في هذا الشأن هي كالتالي:

"كان من الممكن أن نكون في وضع أسوأ من سوريا في حال تحققت المحاولة الانقلابية. كنت متيقنًا أنه لن يتحقق؛ ولذلك لا أستطيع الآن تخيل ذلك. كان للسوريين مكان يأوون إليه، أما نحن فليس لدينا أيّ وجهة نذهب إليه" (وان 09-، ذكر، 58).

وذكر مشاركون آخرون أنه لو نجحت المحاولة الانقلابية لاندلعت حرب أهلية لا نهاية لها بين الانقلابيين وبين معارضيتهم، وانقسمت تركيا، ولعجزت عن الخروج من هذه الأزمات؛ نتيجة الحرب الأهلية التي كانت ستشهدها.

ويوضح لنا صحفي عمره 36 عامًا في مدينة وان، توقعاته في هذا الخصوص بالقول:

لو نجحت المحاولة الانقلابية لشكل ذلك فاجعة وكارثة بالنسبة لتركيا، حيث كانت ستعيش خطر حرب أهلية، وانقسامًا داخليًا، وكان سيقتل العديد من الناس.

"لو تحقق الانقلاب لما كنتم تستطيعون الوجود هنا مثلاً، ولربما كانت هذه الطغمة العسكرية قد قتلت عشرين ألفاً من شعبنا، ولو تحققت المحاولة الانقلابية كان سيلقى في السجن أو يُعدم جميع السياسيين، وكل شخص له ارتباط بالسياسة، وكان سيتجمد الاقتصاد، وستُغْتَصَب الحريات. كانت تركيا ستقسّم من قبل الذين يريدون تقسيمها. ولربما كان جنوب شرق البلاد سيُحتل؛ وكنا سنشبه سوريا" (وان 01-).

بمناخة الخلاصة: النتائج البارزة التي نجمت عن البحث الميداني

أجرينا اللقاءات في كل من أنقرة، وإسطنبول، وإزمير، وديار بكر، وطرابزون، وأضنة، ووان، وساقاريا، وأسكي شهير، أي في تسع مدن، و12 ميداناً مختلفاً بين 18 تموز حتى 10 أغسطس.

قابلنا 176 مشاركاً، وأجرينا معهم مقابلات عميقة وشبه منظمة. ونسب المشاركين في مظاهرات (صون الديمقراطية) من الذكور والإناث متقاربة.

أغلب المشاركين في هذه المظاهرات كانوا قد حضروا إلى الميادين مع عائلاتهم. كما كان الناخب اليميني المكوّن من موالي حزب العدالة والتنمية والقوميين يشكّلون الأغلبية في الساحات.

وكان الناخب الكردي المحافظ حاضراً بكثافة في المظاهرات المناوئة للانقلاب، وشوهد أنه على الرغم من وجود أشخاص من مشارب سياسية واجتماعية مختلفة، إلا أن الشيء الذي كان يجي شعور الوحدة بينهم هو حب (الوطن).

اتفق أغلب المشاركين أن الفاعل الأول للانقلاب هو منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وتطرق العديد من الأشخاص بشكل خاص إلى أنهم انتبهوا إلى خطورة هذه المنظمة على البلد بعد فترة 17-25 كانون الأول من عام 2013، إلا أنهم لم يتصوّروا أن تصل خطورتهم إلى هذا الحد، إلا بعد المحاولة الانقلابية في 15 تموز.

ووفق الآراء التي توصلنا إليها بعد عملية البحث، لاحظنا أن أغلب المشاركين الذين يرون وجود تعاون بين هذه المنظمة والقوى الخارجية- على قناعة بأن القوة الخارجية هذه هي الولايات المتحدة الأمريكية.

كما شوهد أن دعوة الرئيس أردوغان الشعب إلى الخروج إلى الساحات، وقراءة البيان الانقلابي الأول على القناة التركية الرسمية، وارتفاع أصوات الأذان والصلوات من المآذن- كانت مؤثرة وحافزة لخروج الشعب إلى الساحات والشوارع ليلة 15 تموز.

وذكرت الأغلبية العظمى من المشاركين الذين بلغ عددهم 176 شخصاً، أن إدارة أردوغان الأزمة في تلك الليلة، وشخصيته القيادية في تلك الفترة شكّلتا النقطة الأهم في إحباط المحاولة الانقلابية.

إذ كان نزول أردوغان بطائرتة في مطار أتاتورك ليلة المحاولة الانقلابية عنصراً مهماً في رفع الثقة بالنفس لدى الشعب، ولوحظ أيضاً أن المشاركين يتخذون موقفاً عقلاً تجاه الجيش التركي، ويميزون بين عناصره الأصلية، وبين عناصر منظمة فتح الله غولن الإرهابية ممن تورطوا في هذه المحاولة الانقلابية.

كما قدّر المشاركون أيضاً مواقف الأحزاب المعارضة تجاه المحاولة الانقلابية، وبالدرجة الأولى حزب الحركة القومي، ومن بعده حزب الشعب الجمهوري؛ أما موقف حزب الشعوب الديمقراطي المتأخر، فقد انتقده المشاركون، بمن فيهم موالو الحزب المذكور.

إضافة إلى ذلك وجّهوا انتقاداتهم إلى حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي؛ لعدم مشاركتها ضمن الفعاليات المناوئة للانقلاب بالدرجة المطلوبة. وعلى الرغم من انتقاد الناخبين الكرد عدم توجيه دعوة رسمية إلى حزب الشعوب الديمقراطي على المستوى المؤسساتي لحضور تجمع بني قاي، إلا أنهم ذكروا أيضاً عدم اجتياز إداري الحزب المذكور الامتحان ضمن إطار مناوئة الانقلاب.

يشيد المشاركون بمشاركة أحزاب المعارضة بتجمع بني قاي، إلا أن هناك قناعة أن أجواء الوحدة هذه لن تدوم طويلاً، إضافة إلى ذلك فإن الناخب المحافظ يرى أن حزب الشعب الجمهوري شارك في التجمع المذكور نتيجة ضغوط اجتماعية.

كما يشيد المشاركون أيضاً بأهمية وقيمة التعاون الذي حصل بين السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة بعد المحاولة الانقلابية، ويؤكدون أن التقارب بين هذين الطرفين سيكون له دور مؤثر في عرقلة الأزمات المحتملة مستقبلاً.

ورغم ذلك فإن من بين الأسباب الرئيسة التي جمعت الشعب في مظاهرات (صون الديمقراطية) الشعور بانعدام الأمن الناجم عن المحاولة الانقلابية في نفوس المجتمع، إلا أن أكثر من نصف المشاركين يبنوا أنهم يشعرون بالأمان في تركيا، وكان للذاكرة المجتمعية السلبية تجاه الانقلابات في السياسة التركية - تأثيرها في الموقف الاجتماعي الذي أسهم في عرقلة حدوث الانقلاب.

لذلك فمن المهم في هذا السياق، التذكير بأن إعدام عدنان مندرس نتيجة انقلاب سابق، كان يذكر بمحاولة فعل الشيء نفسه مع أردوغان. كما كان لتوسّع النخبة الوسطى وزيادة الثقة الاجتماعية والسياسية في تركيا دوراً كبيراً في إحباط المحاولة الانقلابية.

وإن مواجهة حزب العدالة والتنمية لأزمات عديدة ومكافحته لها طوال فترة حكمه، واجتيازه اختبارات كثيرة- أسهم في تطوير تعلمه السياسي وتجربته في حلّ الأزمات، وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال المحاولة الانقلابية في 15 تموز.

كما بدا واضحاً أكثر خلال هذه المحاولة الفاشلة أهمية الموقف الذي اتخذته حزب العدالة والتنمية ضد المذكرة الإلكترونية في 27 نيسان، ومكافحة أردوغان منظمة فتح الله غولن الإرهابية عقب فترة 17-25 من ديسمبر/ كانون الأول.

لم يجد الانقلابيون المؤسسات التي تقدّم الدعم لهم في تركيا، على عكس ما كان في الماضي، وهذا الأمر متعلّق بشكل مباشر بتعددية الإعلام، وتحوّل البيروقراطية، ووجود رأسال فكري واع ضد الانقلاب.

طالب المشاركون من الإرادة السياسية بمكافحة العناصر التي تورطت في المحاولة الانقلابية بحزم، وبيّنوا وجوب إجراء إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الاستخبارات والأمن؛ لتفادي حصول حدث مشابه.

وفيما يخصّ محاكمة الانقلابيين وجدنا أن أكثر من نصف المشاركين يطالب بعقوبة الإعدام، وبيّنت الأغلبية الساحقة من الذين خرجوا إلى الساحات والشوارع ليلة المحاولة الانقلابية أنها ستؤيد فكرة استصدار عقوبة الإعدام في حال حدث ذلك.

كما ذكر أغلبية المؤيدين لفكرة الإعدام ضرورة أن تشمل هذه العقوبة أيضاً زعيم تنظيم بي كاكا الإرهابي عبدالله أوجلان، في حال تطبيقها. أما بالنسبة لناوئي عقوبة الإعدام أو المترددين في قرارهم حولها فإن لديهم قلقاً من عدم حماية حق المجرمين في المحاكمة العادلة كما يجب.

ومن المشاركين من كانوا يؤيدون فكرة الإعدام إلا أنهم يرون أن الظروف الحالية غير مواتية لجعل ذلك ممكناً، ومن ثمّ كان الخيار الثاني لأمثال هؤلاء فيما يخص محاكمة المجرمين هو السجن المؤبد.

الهوامش والمصادر :

1. يستند هذا العمل الميداني الذي أعدناه مع الزملاء سردار غولانار، وإيبيك جوشكون. وهازال دوران. وأركوت أيواز. وسرنجان أرجيس وحسين أوزتورك ونشرناه على شكل كتاب- إلى الأطروحات والنتائج التي توصلنا إليها ميدانياً.
2. برهان الدين دوران. "جماعة غولن وفقدان رموز السنة". ستار أجيك غوروش. 29 ديسمبر/كانون الأول 2013.
3. "خطاب فتح الله غولن الداعم لانقلابي الثاني عشر من سبتمبر/أيلول". صباح. 10 أيار 2015.
4. يُنظر نور الدين وران. التطويق. منشورات سياه بيان إسطنبول. الطبعة الثانية. 2007.
5. روشان تشاكير "تلقى فتح الله غولن الدعم خلال التسعينيات عبر إظهار نفسه بديلاً معتدلاً لحزب الرفاه".

- ميديا سكوب. 26 تموز 2016. [http://medyascope.tv/2016](http://medyascope.tv/2016/1990li-yillarda-gulen-/26/07/http://medyascope.tv/2016). kendisini-rpnin-ilimli-alternatifi-gostererek-destek-aldi. (تاريخ الدخول: 3 آب 2013).
6. "قال غولن لأريكان: سوف تُشَنَّق". صباح. 2 نيسان 2015.
 7. لقاء محمد علي بيراند الصحفي مع فتح الله غولن. https://www.youtube.com/watch?v=0V7E5K_yzSY. (تاريخ الدخول: 3 آب 2016)
 8. "اقتراح غولن أثار الفوضى لدى الأذهان". حرييت. 24 كانون الأول 1997.
 9. "المساعد لوند تورك كان يعترف". حرييت. 22 تموز 2016.
 10. "ضم دعاوى المؤامرة إلى تحقيق انقلاب 15 تموز" خبر تورك. 28 أيلول 2016.
 11. نبي ميش "تركيا في عام 2014". منشورات سنا. أنقرة 2015.
 12. فخر الدين التون. "الإدراك المتغير لحركة غولن". منظور صباح. 11 كانون الثاني 2014.
 13. صلاح الدين غونداي. "مذكرة الادعاء الرئيسية للكيان الموازي: غولن يُصَوَّر كمشبه إله...". الجزيرة ترك. 19 تموز 2016.
 14. "قبول مذكرة الادعاء بحق منظمة غولن الإرهابية في إزمير". أكشام. 15 نيسان 2016.
 15. قبول مذكرة الادعاء السقفية بحق منظمة غولن الإرهابية". تي آر تي الإخبارية. 22 تموز 2016
 16. مراد يشيل تاش ونجدت أوز تشيليك. "Turkey's Stilborn Junta Coup Attempt". تحليل سنا. العدد: 19. تموز 2016.
 17. "الانقلابيون كانوا سيُعتقلون نهاية الأسبوع". ميليت. 19 تموز 2016.
 18. "قبول مشروع تنظيم القضاء العالي في مجلس الأمة التركي الكبير". خبر تورك. 1 تموز 2016.
 19. للتوسع في هذا الموضوع يُنظر. "Bruce L. Berg, Qualitative Research Methods fort he". (Social Sciences, Fourth Edition, (Boston: Ally & Bacon, 2000).
 20. بعد المحاولة الانقلابية في 17-25 كانون الأول أُقِرَّ إطلاق الكيان الموازي على منظمة غولن الإرهابية في الوثائق الرسمية للدولة.
 21. علي بالجى. "العائق الأساسي أمام نجاح المحاولة الانقلابية هي الذاكرة الاجتماعية". درين تاريخ. العدد: 53. (آب 2016).
 22. نبي ميش. "دور القيادة الأردوغانية في عرقلة المحاولة الانقلابية" كريتار. العدد: 4. (آب 2016). ص 32-33.
 23. نبي ميش. "الشعب أنهى منظمة غولن الإرهابية". ستار أجيك غوروش. 23 تموز 2016.
 24. نبي ميش. "تركيا في عام 2015". منشورات سنا. أنقرة 2016.
 25. خليل بركتاي. "ماذا لو نجحت المحاولة الانقلابية في تركيا". سرستيت. 11 آب 2016.